جامعة محمد بوضياف–المسيلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية الأمنية الصينية في منطقة جنوب شرق اسيا: في فترة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية: تخصص:

استراتيجيةوعلاقات دولية

اعداد الطالبة: اشراف الأستاذ:

مروة صديقي عاشور سليم

لجنة المناقشة:

1 –سليم عاشور.....مشرفا

2–شوقي عرجون.....رئيسا

3–سعد طيايبة.....مناقشا

السنة الجامعية:2014 م/2015 م

المقدمة:

ان ما يعرف بالدراسات الأمنية قد شغل الاهتمام الكبير في المواضيع المقترحة في العلاقات الدولية وذلك عائد ال التحول الذي مس العديد من المستويات التي تعالج هذه الدراسات وخاصة ما تعلق بالمفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها، حيث ان الامن في حد ذاته شهد تغيرا في تحديده وتحديد ابعاده ومستوياته باختلاف الاستراتيجية المتبعة في تحقيقه.

ان اسيا من المناطق التي تعتبر مركز اهتمام بالنسبة للقوى الكبرى داخل القارة وخارجها خصوصا منطقة الجنوب والشرق التي تعتبر مركز اهتمام بالنسبة للصين، التي تعد لاعبا ذو مسؤولية كبيرة على الساحة الدولية، كما رصد لها تفاعل مع عدد متزايد من القضايا على جدول الاعمال الدولية والإقليمية من قبيل مكافحة الإرهاب والتدهور البيئي وتامين الطاقة والجريمة الدولية وحفظ السلام الدولي وبناء الامة ومنع الانتشار النووي والصحة العامة واستقرار النظام.

تعتبر منطقة جنوب شرق اسيا منطقة ذات أهمية كبرى بالنسبة للصين وذلك بحكم الجوار الجغرافي الذي يمثل أساسا مهما في طبيعة العلاقات الخارجية للصين. ان هذه المنطقة هي المتحكم الأساسي في طرق المواصلات التي تربط شمال شرق وجنوب شرق اسيا فهي تعتبر المنفذ الأساسي الى المحيط الهندي.

إضافة الى هذا فهي تعتبر منطقة نفوذ صينية كما انها تعتبر الطريق الذي يفتح المجال للصين نحو العالم، فبالرغم من ثقة الصين في قدرتها على البقاء في وضع استراتيجي، الا انها قلقة من العلاقات المتنامية بين دول المنطقة والولايات المتحدة التي تعمل على تغذية الاستراتيجيات البديلة لزعزعة مكانة الصين وذلك بغرض منع سيطرة دولة آسيوية على اسيا.

أهمية الموضوع:

ان أهمية هذا الموضوع تظهر من خلال ابراز المكانة الإقليمية للصين ودورها في مكافحة التهديدات التي تمس امنها القومي في منطقة جنوب شرق اسيا، التي تمثل مكانا مهما في الاهتمام العالمي رغم كل التناقضات الموجودة بين دول المنطقة (النزاعات الحدودية)، الا انها اخذت حيزا كبيرا من الاهتمام العالمي بحكم النمو الاقتصادي المتزايد لها.

الأهمية العلمية والأكاديمية في الاعتماد على التحليل على المستوى الإقليمي وذلك للتمكن من الكشف عن مميزات منطقة جنوب شرق اسيا والتفاعلات، ودور نظام التغلغل في توجيه تلك التفاعلات وظهور الصين كلاعب هام في هذه المنطقة والتي لجأت الى وسائل مختلفة لضمان موقع ريادي فيها.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب التي تقف وراء اختيار الموضوع في:

_ الأهمية الكبيرة لدراسة الاستراتيجية الأمنية الصينية على المستوى الإقليمي.

_محاولة دراسة منطقة جنوب شرق اسيا وذلك لإبراز خصوصية هذه المنطقة وقوة تأثيرها في النظام الإقليمي كقوة اقتصادية كبيرة.

_التأكيد على ضرورة الاهتمام بالدراسات الاسيوية.

_الاهتمام الخاص بدراسة الشؤون الاسيوية بشكل عام والشؤون الصينية بشكل خاص وتأثيرها في المنطقة.

حدود الدراسة:

_الحدود الزمنية:

اختير للدراسة فترة زمنية معينة محددة تمثلت في فترة ما بعد الحرب الباردة، لان هذه الفترة عرفت بروز الصين، وظهور العديد من القضايا والتهديدات الإقليمية والدولية التي تبعت نهاية الحرب الباردة من مشاكل الحدود الى مشكلة اللاجئين وظهور الانفصالات عن الدول الام.

_الحدود المكانية:

تتحدد دراسة الاستراتيجية الأمنية الصينية في إقليم جنوب شرق اسيا والصراع القائم بين الصين وبعض دول المنطقة في بحر الصين الجنوبي.

الادبيات السابقة للدراسة:

انه لمن الصعب بما كان الجزم بان هذا الموضوع جديد وان دراسته جديدة ولم يتم التطرق لها سابقا، فيمكن الإشارة الى عدد من المراجع التي تناولت الموضوع من زاوية او أخرى فنجد: كتاب "**المكانةالمستقبلية للصين في النظام الدولي 1978_2010**"للأستاذ الدكتور **وليد سليم عبد الحي** والذي يدرس مكانتها في النظام الدولي "كما نجد من بين الدراسات في هذا الموضوع كتاب "**رقعة الشطرنج الكبرى**" **لزبغنيوبريجنسكي** و"**السياسة الأمنيةالإقليمية للصين في العصر الذي تلا الحرب الباردة** "مذكرة **لعليم محمد** التي تناولت الأدوات والمطالب الصينية في اسيا وخصت منطقة جنوب شرق اسيا في الفصل الثاني بالحديث عن الامن الإقليمي بين الصين ودول المنطقة وفي الفصل الثالث تحدث عن أدوات الصين الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي.

و "**دور الصين في جنوب شرق اسيا بعد الحرب الباردة** "مذكرة ل **بلحربي عومار** تناول فيها السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها مع دول المنطقة. لقد كتب العديد

عن الصين خاصة بعد الحرب الباردة وذلك في ظل تزايد قدراتها الاقتصادية وببرزها للعالم كقوة لا يستهان بها، هناك دراسات فرنسية وأخرى أمريكية تتحدث عن مدى قابلية الصين للانفتاح وان هذه الدولة مصدر تهديد للدول العظمى الأخرى.

ان الوظيفة الأمنية للصين لا تحمل نفس التصور حول كامل الدول المترامية في بيئتها الإقليمية، وهنا نرى مدى التحول في استراتيجيات السيطرة في اسيا من منطلق الواجهة السياسية الى المنافسات الاقتصادية الممجدة للأهداف النفعية.

منهج الدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع على تكامل منهجي يضم:

1|**منهج التحليل النسقي:** الذي يختص بدراسة السياسة الخارجية، متيحا للباحث إمكانية استخدام مستويات عديدة للتحليل، وبهذا الخصوص فانه يظهر لنا أنماط وتفاعلات السياسة الخارجية الصينية في منطقة جنوب شرق اسيا في إطار بحثها عن مكانة امنية في المنطقة خاصة وفي العالم كافة.

2|**منهج دراسة حالة:** دراسة السياسة الصينية تجاه منطقة محددة هي "منطقة جنوب شرق اسيا ".

3|**المنهج التاريخي:** ابراز نوع التنافس بين الصينية ودول من اسيا حول القيادة في المنطقة.

إشكالية الدراسة:

من المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين موضوع الاستراتيجية وبالأخص الجانب الأمني منها وفي دراستنا هذه نحن بصدد تسليط الضوء على الاستراتيجية الأمنية الصينية ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا ان تكون الإشكالية كالآتي:

ما هي الالية المتبعة من طرف الصين لاحتواء التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية والاقليمية في منطقة جنوب شرق اسيا للحفاظ على مكانتها؟

الأسئلة الفرعية:

_ماهي المتغيرات المتحكمة في تطبيق الاستراتيجية الأمنية الصينية في منطقة جنوب شرق اسيا؟

_هل الاستراتيجية الصينية تهدف الى التعاون ام النزاع؟

_ماهي المكانة الصينية في المنطقة؟

_ما دور الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة؟ وما هو تأثيرها على السياسة الصينية؟

_ما عوامل الزعامة الصينية في المنطقة؟

الفرضية الرئيسية:

بالرغم من تذبذب العلاقات بين الصين ودول الجوار الا انهال وجدت لنفسها استراتيجية تمكنها من السعي الى التعاون أكثر من التنافس تفاديا للنزاع حفاظا على امنها القومي ومكانتها الإقليمية تصديا لأي تهديد سواء كان داخليا او خارجيا.

الفرضيات الفرعية:

_اختلفت التهديدات المنية للمصلحة الصينية باختلاف التوجه الاستراتيجي للدول المتعامل معها.

_التعامل الصيني مع دول جنوب شرق اسيا، بين التعاون والتنافس.

_الدور الصيني في المجال الأمني في منطقة جنوب شرق اسيا تتمحور حول حفظ الاستقرار في المنطقة بالدرجة الأولى.

تبرير خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحث مكونة من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نحاول من خلاله الاقتراب من مفهوم الامن وعلاقته بالاستراتيجية وتسليط الضوء على منطقة جنوب شرق اسيا، فقد اختص **المبحث الأول** بدراسة مفهوم الاستراتيجية عبر مطلبين: المطلب الأول يختص بتعريف مصطلح الاستراتيجية، والثاني يتكلم عن نشأة المصطلح وتطوره. اما **المبحث الثاني** فتناول دراسة ايتومولوجية للأمن وذلك عبر ثلاثة مطالب: الأول يتناول ضبط مفاهيمي لمصطلح الامن، والثاني مستويات الامن اما الثالث فقد تناول مفهوم الامن وتطوره من المفهوم الضيق الذي يشمل مجالا واحدا الى المفهوم الموسع الذي يشمل عدة مجالات .اما **المبحث الثالث** فيسلط الضوء على منطقة جنوب شرق اسيا في ظل التكامل عن طريق ثلاثة مطالب :المطلب الأول فيه تعرف لدول المنطقة من حيث المساحة وعدد السكان وكل ما تعلق بها والمطلب الثاني تناولنا فيه نشأة منظمة الأسيان التي تعد من بين التكتلات المهمة في اسيا والعالم من حيث الأهداف والاهمية اما المطلب الثالث فقد تضمن الأهمية الاقتصادية لهذا التكتل .

الفصل الثاني : تناول محددات السياسة الخارجية الصينية فلا يمكن دراسة استراتيجيتها الأمنية دون معرفة محدداتها فقد قسم هذا الفصل الى أربعة مباحث:

المبحث الأول خص المحددات الطبيعية في مطلبين :الأول المؤشر الجغرافي والثاني المؤشر السكاني اما **المبحث الثاني** فتناول في ثناياه المحددات السياسية عبر أربعة مطالب: المطلب الأول عن الثقافة السياسية و اهميتها في الساسة الخارجية والثاني عن المجتمع المدني ودوره والثالث عن النخبة السياسية ودورها في تكريس وتطوير السياسة الخارجية للدولة والرابع عن النظام السياسي .اما **المبحث الثالث** فقد كان حول المحددات الاقتصادية باعتبار الاقتصاد جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة الخارجية وذلك عن طريق ثلاثة مطالب: المطلب الأول فيه تتطور المنظور الإصلاحي في الصين والثاني يتعلق ببرنامج التحديثات الأربعة والثالث ركز على الدور الاقتصادي الصيني .اما المبحث الرابع فقد خّص المحدد الاستراتيجي عبر أربعة مطالب : المطلب الأول احتوى على تطور الفكر الاستراتيجي الصيني اما المطلب الثاني فتناول الإصلاحات الاستراتيجية بعد ماوتسيتونغ والثالث ركز على الدور العملي للجيش في صناعة السياسة الخارجية .

الفصل الثالث: تناول اليات تطبيق الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق اسيا عبر ثلاثة مباحث: **المبحث الأول** اعتمد على نطالب الصين الاستراتيجية في هذه المنطقة عبر مطلبين: المطلب الأول خّص إعادة توحيد الصين من خلال مسالة تايوان هذه الأخيرة التي تعتبرها الصين جزء لا يتجزأ منها اما المطلب الثاني فخص الصراع حول جزر بحر الصين الجنوبي .**المبحث الثاني** تناول الامن الإقليمي بين الصين ودول المنطقة عبر مطلبين: المطلب الأول تضمّن مجالات الصراع والتنافس بينهما امّا الثاني فتناول مؤشرات التقارب .اما **المبحث الثالث** فتكلمنا فيه عن الدور القيادي في جنوب شرق اسيا عبر ثلاثة مطالب الأول عن الزعامة الصينية للمنطقة "العوامل _العقبات" اما الثاني فتناول السعي الياباني الى قيادة جنوب شرق اسيا اما المطلب الثالث فتضمن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وسعيها الى عدم ترك القيادة لدولة آسيوية .

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة: الأمن – الاستراتيجية جنوب شرق آسيا

مقدمة الفصل الأول:

نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للدراسة والمتمثل في إعطاء تعريفات وإبراز جوانب كل من الأمن والاستراتيجية،كمالا ننسى بطبيعة الحال منطقة جنوب شرق آسيا التي لا يمكن أن ندرس الاستراتيجية الأمنية الصينية في المنطقة دون التعريف بها.

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل هذا إلى ثلاث مباحث تتمثل في: المبحث الأول الذي يتطرق إلى تحديد مفهوم الاستراتيجية والمبحث الثاني الذي يدرس الأمن والمبحث الثالث الذي نستعرض فيه منطقة جنوب شرق آسيا في ظل التكامل.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الاستراتيجية

يؤكد الاستراتيجي "Sunzi" أن التخطيط الاستراتيجي الفعال يتطلب معرفة الكثير نظريا حيث يقول " أن الأكثر تميزا من القادة والسياسيين في وضع خططهم الاستراتيجية هم الأكثر حكمة وعلما واستشراقا " وأكد على هذه المقولة القانون العسكري الياباني، حيث فرض على العسكريين أن يعرفوا في نفس الوقت العلوم والفنون الأخرى ثم أتى فردريك الثاني في أوربا فيؤكد أن قراءة الأدب والرسائل هي ضرورية للقادة العسكريين في جيوشه.

أصبح واضحا ضرورة قراءة الاستراتيجية كعلم من أجل الحصول على تطبيق عملي فعال فالحصول على الاستراتيجية كفن يتطلب التركيز على معرفة النظرية كسابقة على العمل التنفيذي لذلك دراسة الاستراتيجية كتطبيق يتطلب دائما معرفة أسسها ومفاهيمها فهناك من يرجع استخدام هذا المفهوم إلى اليونانيين القدماء بحيث كانوا يختارون كل سنة عن طريق رفع اليد مجلس يتكون من عشرة استراتيجيين " وهم الذين يقومون بإدارة الجيش " هؤلاء القادة الذين يتم اختيارهم يتولون مهمة حماية المدينة اليونانية. عن طريق الدبلوماسية أو بالشكل المناسب حتى وإن تطلب الأمر الدفاع عن طريق الجيش ويقومون باختيار شخص بينهم يتولى القيادة. وتكون هذه الأخيرة بالتداول الواحد بعد الآخر.

المطلب الأول: تعريف مصطلح الاستراتيجية

***أصل هذا المصطلح:**

إن التحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح استراتيجية يقود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوربية أو الإغريقية أو اللاتينية، ففي الألمانية نجد stratégieوفي الروسية نجد strategya ومصطلح الاستراتيجيةذاته مقسم إلى جزئين: [1]

---

[1] صلاح نيوف ، "مدخل إلى الفكر الاستراتيجي". الأكاديمية العربية ...، الدانمارك، 2008، ص 03.

- Stratos: و تعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب أي الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.
- Agein: و نعني بها الدفع إلى الأمام.

وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي تدفع به إلى الأمام. Strategia أيضا اشتقت منها strategma و لها معنى آخر في اللاتينية حيث تعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب.

كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة استراتيجية إلى الكلمة اليونانية «stratégos» التي تعني الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية.[2]

***تعريف مصطلح الاستراتيجية:**

يعود الفضل في تطور مفهوم وتعريف كلمة استراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري إلى اختلاف وتطور التقنية العسكرية من عصر إلى آخر وإلى تباين المدارس الفكرية والسياسية وفقا لهذا فإنه تنتج صعوبة في ايجاد وتقديم تعريف شامل وكامل لكلمة استراتيجية لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه، ولهذا يمكن إحصاء العديد من التعاريف التي حاولت تشخيص دلالة لهنذكر منها:

- يعرف كلوز فيتشالاستراتيجية بأنها: «فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب»[3]
- ويعرفها ليتريه: «هي فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب حشد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك».
- يعرفها ليدل هارت: «هي فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة» لكن ليدل هارت عدل عن هذا التعريف بمجرد دراسته

---

[2] مفهوم الاستراتيجية، " عن الموسوعة المعرفية ويكبيديا " www.wikipidia.com . اطلع عليه 14 فيفري 2015.
[3] كارل كلوز فيتش "عن الحرب"، ترجمة سليم شاكر الامامي، بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص 175.

لحقيقة كون تعريفه لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في حجمها و عددها[4]و قد أعطى ريمون آرون تعريفا مقارنا لها مع مصطلح الدبلوماسية حيث عرفها على أنها:" قيادة و توجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الاستراتيجية و الدبلوماسية تابعين للسياسة ".

حسب التعاريف الشرقية لهذا المصطلح فالاستراتيجية مجموعة من التعاريف والمعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقية محددة وتدرس الاستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والطاقات الاقتصادية المعنوية.

ان القاسم المشترك بين التعاريف المختلفة للاستراتيجية هو أنها فن وعلم يتصرف بالخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر. وكان أول من أعط تعريفا لمصطلح الاستراتيجية الاستراتيجي الصيني صن تسو Sun Tzuفي مؤلفه " فن الحرب " والذي يعتبر أقدم مؤلف في هذا المجال حيث عرف الاستراتيجية بقوله: «يمكن مقارنة أي جيش بالماء فالماء يترك المرتفعات ويغزواالأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو».[5] كما أكد تسو على أن " فن الحرب هو ذو أهمية بالغة و حيوية للدولة " .

المطلب الثاني: نشأة مصطلح الاستراتيجية وتطوره:

تعد الحرب واحدة من بين الظواهر الحتمية في حياة البشر، واكبت سيرة الإنسان على هذه الأرض، وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل، ولأنها كذلك فقد استحوذت على اهتمام الكثيرين من المفكرين والدارسين الذين حاولوا الوصول إلى استنتاجات

---

[4]ليدل هارت ،"الاستراتيجية وتاريخها في العالم"، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطبيعة، بيروت 1967، ص 397.
[5] صن تسو، "فن الحرب "، ترجمة رؤوف شبابيك. دار الطبيعة، بيروت، 2007، ص 13.

ومبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلال الدراسة لتجارب الحروب بمختلف أنماطها.في الفكر الاستراتيجي الآسيوي نجد النموذج الفكري الصيني الذي كان من أهم أعلامه ومفكريه:

– صان بن Sun bin: من أشهر أعماله الاتفاقية العسكرية " يغلب الطابع العملي على رؤيته الاستراتيجية

– هي يانشheyanchi: أهم مؤلفاته الاستراتيجية:

* كتاب معلم الفروسية simo–faنص مختصر ظهر في القرن الرابع أو الخامس قبل الميلاد يتحدث عن إدارة الجيوش، وضرورة أن تكون الحرب عادلة.

* كتاب الاستراتيجيات الثلاث semlue يحلل فيه سيطرة الحكومة والأبعاد السياسية للاستراتيجية.

تعتبر مؤلفات المفكرين الصينيين من ركائز الفكر الاستراتيجي الغربي رغم أن الغربيين تعاملوا دائما مع الفكر الصيني على أنه حكمة أكثر مما هو علم و مع هذا ترجم كتاب فن الحرب ل " صن تسو " إلى كل اللغات الأوربية ابتداء من الروسية سنة 1889 إلى الانجليزية بداية القرن العشرين.[6]

أما فيما يخص الفكر الاستراتيجي اليوناني فقد امتلك اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والاستراتيجية في عصرها القديم، فكان سكان اسبرطة أول من كتب في الصراعات واستراتيجية خوضها وكانوا أول من تعلموا هذه الأفكار من خلال معلمين عسكريين سموهم بالتكتيكيين.

يعتبر كل من إني، أندرسون من أقدم الكتب في الاستراتيجية خلال العهد اليوناني حيث اعتمدوا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظيم، رغم وجود هذا الأخير

---

[6] نسيمة طويل، "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009 -2010.

في كتابات اكسنوفورن حيث ظهر التفكير التنظيمي في مؤلفه " تحليل الفروسية " فكان أول من نظر في التكتيك.

أما بالنسبة للفكر الاستراتيجي الروماني فقد كان لدى الرومان فكر عسكري أصيل و جديد وصل إلى عمق الأشياء و الأمور الاستراتيجية و ذلك حسب النصوص الرومانية و دلالة ذلك التفوق التكتيكي الروماني خلال متتالية مما أوحى بوجود بنية تنظيمية دقيقة للعقيدة العسكرية ، فيؤكد على ذلك بوليب قائلا : " المرشحون للوظائف العامة كان عليهم المشاركة في عشر حملات عسكرية قبل اختيارهم من قبل المواطنين .[7]

أشهر مؤلفات الرومان في المجال الاستراتيجي جاء بها كل من " كاتوا"، "بوليبفرونشيون" في مؤلفه " تعليقات عسكرية عند هوميروس ".

الاستراتيجية كأداة للسياسة الخارجية:

الاستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الاستراتيجية أو ما يطلق عليه الاستراتيجية القومية، وتنقسم الاستراتيجية في المجال العسكري إلى:

- **استراتيجية عليا:** وهي التي توجه سير الحرب وتضع المخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب الحرب.
- **استراتيجية عسكرية:** تختص بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها ونطاقها محدود بالحرب في حين تنحصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع واستخدام الوسائل والإمكانيات العسكرية لتحقيق هدف الاستراتيجية العليا معتمدة في ذلك على التقدير السليم بين وسائلها وإمكانياتها.[8]

---

[7] صلاح نيوف، مرجع سبق ذكره، ص36.
[8] ليدل هارت، مرجع سابق، ص 220.

الحرب هي كذلك جزء من العلاقات السياسية فهي لا تشكل شيئا مستقلا كون العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم تؤدي إلى الحرب ولا تنقطع هذه العلاقات السياسية مع اندلاع الحرب بل تعتبر استمرار لهذه العلاقات باستخدام وسائل عنيفة.

إن ما تريده الدول من الحرب هو تحقيق الهدف الذي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية، وعلى أساس هذه الهدف، الاستراتيجية التي وضعت لتحقيق تحدد امتداد الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويرها، فالاستراتيجية إذا هي أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تضعها الدولة.

المبحث الثاني: دراسة ايتومولوجية للأمن

يعتبر الأمن مطلبا إنسانيا، لما له من مستويات عدة سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو المستوى الدولي وحتى على مستوى النظام الدولي، لذلك فقد تعددت وتنوعت الدراسات الخاصة بهذا المفهوم، كما أنها ارتبطت بالعديد من الأطر النظرية التي حاولت ضبطه وتحديد تركيباته.

و قد تغير مفهوم الأمن و القضايا التي يدرسها باختلاف الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية، لقد تعاقبت مفاهيم الأمن و تعددت لينتقل هذا المفهوم من المجال الضيق الذي يشمل الأمن القومي إلى مجال أوسع يشمل الأمن الاقتصادي – الغذائي ليصل إلى ما اصطلح عليه بالأمن الإنساني، و بتعدد هذه المفاهيم تعددت النظريات التي تعالج هذا التعدد و الاختلاف في تحديد مصطلح الأمن.

المطلب الأول: ضبط مفاهيمي للمصطلح

يعتبر الأمن ضرورة لابد منها في حياة البشر وفقده يؤثر سلبا على الفرد، المجتمع والدولة وبالتالي التأثير على نمط سير العلاقات بين الأفراد، المجتمعات والدول.

أولا: تعريف الأمن

الأمن لغة: يعرف الأمن لغة من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن و الأمان، و الأمن ضد الخوف، و الأمانة ضد الخيانة، و الإيمان بمعنى التصديق.[9]ومرادف الأمن في اللغة الانجليزية كلمة Securityوالفرنسية sécurité ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف.

والأمن هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر.[10] ويعد هذا المفهوم من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، وغيرها من المعاني التي تعددت للأمن.

الأمن اصطلاحا: تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو يختلف عن بعده اللغوي من الناحية إلا أنه أخذ أبعادا مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها. يعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهايةالحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه وقد ظهر على إثر ذلك نقاش فكري حاد بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائية والمتصارعة وبالتالي استحالة تحقيق الأمن، وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلية الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن هو حتمية ستصير إليها العلاقات بين الدول.[11] وفيمايلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

*تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو: حماية الدولة الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية.[12]

---

[9] ابن منظور،" لسان العرب"، ط1، دار الحديث القاهرة، 2003، ص 164.
[10] حسن درويش عبد الحميد، "الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة". دار الكتاب المصري القاهرة، 1999، ص 25.
[11] جون بيليس وستيفن سميث، "عولمة السياسة العالمية"، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث 2004، ص 414.
[12] سليمان منذر– إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته على الموقع www.achr.nu/ant.381.htm.

* يقدم هنري كسنجر Henri Kissinger وزير الخارجية الأمريكي تعريفا للأمن بأنه «أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.»[13]

*أما روبرت مكنمارا(RobertMacmamara) وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية وأحد مفكري الاستراتيجية فقد أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: «لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى للتنمية».[14] فالأمن في نظره هو التنمية ومن دونها لا مجال للحديث عما يسمى أمن.

* أما باري بوزان Barrybuzzan و هو أحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه : « غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع » و يراه أيضا بأن : « العمل على التحرر من التهديد ، و في سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فإن الدولة و المجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود و لا يعني ب " العمل على التحرر من من التهديدات "...كلية ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا و لا يمكن أبدا أن يكون مطلقا »[15] يعرف أرنولد ولفسArnoldwolfers الأمن 1952 على أنه : « الأمن في مفهومه الموضوعي هو : غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية ».

يعرفه بطرس غالي: «الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الاقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار

---

[13]لخميسي شيبي، "الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة (1991 – 2008) –. ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2010، ص 14.

[14] روبرت مكنمار، "جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971، ص 39.

[15] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية". مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 2005، ص 56.

السياسيوالاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي».[16]

يتبنى يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن: «يشمل الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية، و بقاء الدولة و ضمان سلامة السكان، و ايجاد ظروف اقتصادية للرخاء، و الحفاظ على الانسجام الاجتماعي و البناء الوطني».[17]

يعرفه عبد الوهاب الكيالي: «الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي».[18]

يبقى الأمن في أبسط صورة يتسم بثلاث سمات تتنوع بين مادية وسيكولوجية وهي:

- غياب الخوف من المجهول.
- اختفاء التهديد من الآخر.
- سيادة الاطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين.

إن الأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما يستخدم للتعبير عن الاجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الاجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة، وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها.[19]

من خلال التعاريف السابقة للأمن يمكن لنا استخلاص ثلاث صفات رئيسية:

---

[16]معمر بوزنادة، "المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 16.
[17] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مرجع سالف الذكر. ص 56.
[18]عبد الوهاب الكياني وآخرون، "الموسوعة السياسية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 131.
[19]عبد المجيد صادق، "أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي"، القاهرة، جامعة القاهرة، 1976، ص 07.

* النسبية: بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.

* الشمولية: بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد و إنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها: العسكرية – الاقتصادية – الاجتماعية _ الثقافية و النفسية ...

* الديناميكية: بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن متغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي.[20]

المطلب الثاني: مستويات الأمن

إن مستويات الأمن يمكن تلخيصها في ثلاث مستويات:

1 – الأمن الوطني: (SécuritéNational):

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة. يعرفه أمين هويدي:«الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الاقليمية والدولية».[21]ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية و الخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة . فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف والذي يمس باستقرار المجتمع والذي يكون عبر طرق غير شرعية، الأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين الأولى تتعلق بالسلطة

---

[20]وهيبة تباني، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الارهاب ". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2014/06/08 ص 23 – 24.

[21] محمد سعدي، "مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنه الحضارة وثقافة الاسلام، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 318.

والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم أما الدور الثاني فيركز على مد قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في حملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع.[22] أما على المستوى الخارجي فيعني طريقة تعامل الدولة مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات وحتى التدخل العسكري.[23]

من هنا يتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به درأ أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتالي تهديد البنية الداخلية للمجتمع وكذلك تأمين المواطنين وذلك يمنع الأخطار التي قد تلحق بهم وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم.

2 – الأمن الاقليمي:

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافسا شديدا بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

الأمن في إطاره الاقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول تجمع فيما بينها مصالح وأهداف مشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الاقليمي.

---

[22] بلال قريب، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه "، التحديات والرهانات. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 27.

[23] وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 41.

ويعرف الأمن الاقليمي على أنه: «مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الاقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم».[24]

يعمل نظام الأمن الاقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أوتماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق اقليمي واحدا انطلاقا من توافق الارادات والمصالح الذاتية المشتركة.[25]

تلعب نظرية مركب الأمن الاقليمي التي جاء بها " باري بوزان " و " أول ويفر " دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية اقليميا مونها تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام اقليمي ما يسمح بإمكانية وضع سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل اقليمي معين .إن هدف بوزان يتلخص في دراسة البنية الأمنية للأقاليم التي تشهد تفاعل واسع النطاق ما بين القوى العالمية في ظل احتلال الولايات المتحدة الامريكية لمركز القوة العالمية و ما بين الأطراف الاقليمية ، فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها في الاقليم .

لا يمكننا التحدث عن أمن فرنسي منفصل عن أمن أوربي و لايمكن فصل المتغير الأخير عن دور القوى الكبرى في ترتيب التفاعلات الأمنية الاقليمية في المناطق التي تدخل تحت مستوى اهتمامها الاستراتيجي .[26]نجد مصطلح الامن الاقليمي قد يتشابك مع بعض المصطلحات و المفاهيم المتداولة مثل : من المجتمعات communitresSecurity و الذي جاء به الباحث و المفكر السياسي كارل

---

[24] ناظم عبد الواحد الجاسور، "موسوعة المصطلحات السياسات والفلسفية والدولية"، ط1، لبنان، دار النهضة العربية، 2008، ص 123.

[25]خليل حسين، "نظام الأمن الاقليمي في القانون الدولي العام "، على الموقع، http://www.drkhalil hussien.blogyot.com 1982 htr blog post (01) يوم 19 /03 /2013.

[26]Barry Buzan and ole weaver region and power the structure of international security .new York .combing University. 2003 .p 40.

دويتش، إلا أنه يختلف عنها فأمن المجتمعات بقصد به " المناطق التي يجمع أفرادها سواء أكانوا دول مستقلة أو أعضاء رابطة اندماجية نموذج خاص من العلاقات تقوم على الحرص على تسوية المنازعات التي تنشأ فيما بينها ليس بوسيلة العنف و إنما بأسلوب الحلول النصفية أو اتفاقيات الوسط .[27]

3 – الأمن الدولي: sécuritéinternational

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة، يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية.

إن المقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي هو: «النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية».[28]

لتحقيق الأمن الدولي توجب توافر مجموعة من الشروط: [29]

1–حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالتين:

- من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي
- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

2–احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

---

[27]إسماعيل صبري (مقلد)،" الاستراتيجية والسياسة الدولية "، ط1. المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1973، ص 223.

[28] زايد عبد الله مصباح، "السياسة الدولية بين النظرية والممارسة "، دار الرواء، ليبيا، 2008، ص 203.

[29] حسين خليل، "نظام الأمن الاقليمي في القانون الدولي العام"، مرجع سبق ذكره.

5-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

د – تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

المطلب الثالث: الأمن من وجهة نظر الأطر النظرية: من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي سبقتها ومن بين أهم هذه المفاهيم مفهوم الأمن الذي حاز على اهتمام كبير من طرف الباحثين والمفكرين في مجال الدراسة السياسية حيث انقسموا إلى جبهتين الأولى ترى أن الحفاظ على هذا المفهوم بمدلولاته العسكرية ضرورة لا بد منها و الجبهة الثانية ترى أنه لابد من الدعوة إلى ضرورة تجاوز النظرة الضيقة للأمن من خلال إعادة صياغة مفهوم الأمن حيث شملت النظرة الجديدة للأمن كافة المتغيرات العسكرية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية ...).

المفهوم التقليدي للأمن (الواقعية والليبرالية):

تناول الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور واحد وهو الدولة حيث تم التطرق إليه في إطاره الضيق أي الأمن القومي، وقد تبنى معظم باحثي تلك العقود مفاهيم متعددة للأمن تنطلق جميعا من الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها القومية وحماية مصالحها كأولوية لا يمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية ومنه جاءت معظم تلك التعاريف مفسرة للواقع الدولي ولا تقبل بغير أمن الدول.

أ – النظرية الواقعية:

يرتكز الفكر الواقعي على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن ويمكن اختصار الأفكار الواقعية للتصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

النظام الدولي الفوضوي: ترى الواقعية أن النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية يمكنها ضبط سلوك الدول. وتنظم العلاقات التناقضية فيما بين الدول وبالتالي تتميز بنية النظام بغياب الثقة بين الدول، وهو ما يولد الريبة ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام. فيبقى الشك قائما في العلاقات بين الدول نتيجة غياب الثقة. إن استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات العسكرية بين الدول القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.و أمبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق توازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، و هو ما أكده كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال أوارد هاليث كار (E–H. Carr) و هانس مورغان تو.[30]

انطلاقا من هذا نجد أن الواقعية تنطلق من مفهومها للأمن من بنية النظام الدولي الفوضوي الذي يتميز بالأمن، وتسعى الدول في هذا النظام إلى تحقيق التوازن ويبقى الأمن هو الغاية الأسمى للدول.

ترى الواقعية أن التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأتي من خارج حدودها أي من الفاعلين الدوليين الآخرين المتمثلين في بقية الدول، وأن تلك التهديدات طبيعتها عسكرية ومن ثم توجب أن يكون الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة وحماية أمنها.[31]

فالتصور الواقعي يربط أساسا التهديدات الأمنية بالتهديد العسكري والعدوان الخارجي ففي الحرب الباردة سيطر على الباحثين فكرة الأمن القومي التي عرفت بشكل واسع في إطار المجال العسكري أي تعني القدرة الشاملة للدولة على حماية قيمتها

---

[30] جون بيليس– ستيف سميث، مرجع سبق ذكره.

[31] محمد شلبي، "الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية ". جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والاعلام، 2004، ص 151.

ومصالحها من التهديداتالخارجية والداخلية، وترتبط هذه التهديدات بشكل مباشر أو غير مباشر بالتهديدات العسكرية ولهذا سعت الدول لتأمين أراضيها ضد العدوان الأجنبي و حماية مواطنيها و مصالحها من هذه الأخطار.[32]

وعليه فإن الواقعية عند حديثها عن الأمن فإنها تركز على ثلاثية:

- الدولة هي الوحدة الأساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية.
- البيئة الدولية تتميز بالفوضوية التي تسعى الدول فيها إلى حماية مصالحها القومية.
- تبني البعد العسكري كبعد وحيد للأمن دون الابعاد الأخرى.

ب – النظرية الليبرالية:

إن النظرية الليبرالية لم تتبلور كنظرية في السياسة و الاقتصاد و الاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي و طابعها المميز، لقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات: جون لوك، إيمان ويل كأنط، أدم سميث، جون ستيوارتميل ، و المدرسة الليبراليةكان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية على الرغم من غياب بناء نظري موحد ، إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات ، و هو ما عبر عنه ستيفن والت (Walt) بالعائلة الليبرالية .

ترتكز النظرية الليبرالية بشقيها البنيوي والمؤسساتي، على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن ويمكن اختصار الأفكار اللبرالية للتصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

- نشر القيم الديمقراطية: إن نشر القيم الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي فانتشار الديمقراطية تحد من النزعة الاستعمارية وتحث على التسوية السلمية للخلافات.

- التعاون (دورالمؤسسات): على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تؤكد النظرية اللبرالية على أنه بإمكان الدول تقوية روابط التعاون والاعتماد المتبادل فيما بينها، فهذا التعاون والتقارب يدفع إلى ايجاد قيم مشتركة بين الدول يمكن من تقليص حدة النزاعات بينها.

تؤكد الليبرالية على أهمية نشر القيم اللبرالية وحرية التجارة وترابط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول وذلك بفتح الحدود وهذا التدخل سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية المشتركة والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية للجميع.فالتعاون الذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي، سهل التحقيق عندما تكون الدول إزاء مصالح مشتركة.[33]ويكون التعاون بين الدول بأنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون و تقليص حدة التهديدات.[34]

لقد تعزز الطرح اللبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي في تطوير النظم الأمنية المستقرة مع أن نهاية الحرب الباردة التي كانت توحي مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الزوال لكن بوسعها تحقيق مخاوف العيش وتلطيف جو المخاوف التي تنشأ المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون.[35] على الرغم أن التصور الليبرالي ينظر إلى الأمن نظرة أخرى أوسع من النظرة الواقعية إلا أنه احتفظ ببعض مسلمات الواقعية كإبقاء الدولة الفاعل المركزي لأن الفواعل الأخرى كالمؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدولة وإنما لمساعدتها، وكما احتفظ بمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

2 المفهوم الموسع للأمن: (مدرسة كوبنهاغن):

---

[33] مبروك غضبان، "المدخل للعلاقات الدولية"، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، الجزائر، 2005، ص 348.
[34] جهاد عودة، "النظام الدولي، نظريات وإشكاليات"، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 192.
[35] ياما مورا تاكا يوكي، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية". ترجمة: عادل زقاغ، على الموقع www.tomohra.com /vb/shwthread.ph pp 1544.

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن و توسيعه إلى أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري الذي يركز على المنظور التقليدي و تعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس المراجعة لمفهوم الأمن .انطلاقا من اسهامات العديد من المفكرين و على رأسهم باري بوزان تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية الصادر عام 1991 ترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن ، و من أبرز مفكريها نجد على رأسهم باري بوزان (Barry Buzan) و أولي ويفر (OléWeaver) جاب دو ويلد (Jabdewild) بالضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون في معهد كوبنهاغن لدراسات السلام (Copenhaguepeacereserch institution).[36]

ولقد سعى باري بوزان في دراسته المعنونة " الشعب، الدول والخوف "لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية. ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع برامج البحث حول الأمن و تعميقها باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة و على قطاعات أخرى غير العسكرية تتضمن مختلف أشكال التهديد، و توصل مفكرو هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي: النظام الدولي الأنظمة التحتية (الاقليمية) و الوحدات مثل: الدول الشركات متعددة الجنسيات و وحدات أخرى تحتية مثل: اللوبيات، الاثنيات، القبائل الأفراد و تقسيم الأمن إلى قطاعات: سياسات عسكري ، اقتصادي ، بيئي مجتمعي .

المبحث الثالث: منطقة جنوب شرق آسيا في ظل التكامل

المطلب الأول: التعريف بدول المنطقة

---

[36] سنيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة" ، ترجمة : عادل زقاع على الموقع http://facultty.ksu.edu.sa يوم 18 / 03 / 2013 .

جنوب شرق آسيا هي منطقة في قارة آسيا مساحتها تقدر ب 4 مليون كلم^2 و ابتداء من عام 2004 يسكنهاأكثر من 593 مليون نسمة، أكثر من سدسهم يعيشون في جزيرة جاوة بإندونيسيا التي تعتبر الجزيرة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم تتكون من 10 دول هي:

*ماليزيا : تتكون من 13 ولاية و 3 اقاليم اتحادية تبلغ مساحتها 329845 كلم ^{2} تمتلك تنوعا من النباتات و الحيوانات كما أنها طريق مهم للملاحة الدولية و تشكل التجارة جزء أساسي من اقتصادها و تعد من الدول الصناعية المهمة في آسيا وصل عدد سكانها سنة 2014 إلى أكثر من 30 مليون نسمة ، ينقسم البلد إلى قسمين[37] يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي هما : شبه الجزيرة الماليزية و بورينو الماليزية ، يحد ماليزيا كل من تايلاند ، إندونيسيا ، سنغافورة و سلطة بروتاي ، تقع بالقرب من خط الاستواء و مناخها مداري ، تعتبر ماليزيا دولة ملكيو انتخابية دستورية فدرالية رئيسها الفدرالي هو : يانغ دي بيراتونأغونغ يتم انتخابه لفترة ولاية مدتها 5 سنوات من بين السلاطين التسعة .

*الفلبين: تقع الفلبين غرب المحيط الهادي و تتكون من أرخبيل مكون من 7107 جزيرة بمساحة اجمالية تبلغ 300000 كلم ^{2} و قد قدر عدد سكانها ب 92 مليون شخص مما يضعها في المرتبة 12 عالميا حسب التعداد السكاني و تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 3546 دولار، و قد تحول الاقتصاد الفلبيني حديثا إلى الاعتماد على الصناعة و الخدمات أكثر من الزراعة حيث يساهم القطاع التجاري ب 14 % من الناتج الاجمالي بينما يساهم القطاع الصناعي و قطاع الخدمات بما يزيد على 80 % في الناتج المحلي الاجمالي. تستند الفلبين في علاقاتها الدولية على قيمتها من الديمقراطية والسلام والتجارة مع الدول الأخرى. تقدر الفلبين علاقاتها مع الو.م.أحيث أيدتها خلال الحرب الباردة والحرب على الارهاب. من المجموعات

---

[37] فاتح سليمان يالجين، "آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية "، دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2013، ص 109.

الدولية التي تضم الفلبين نجد: قمة شرق آسيا، ومنظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي والاتحاد اللاتيني ومجموعة 24، وحركة عدم الانحياز.

*إندونيسيا: تضم 17508 جزيرة مساحتها الاجمالية 1919440 كلم ^{2} تعتبر ثاني أعلى دولة في مستوى التنوع البيولوجي ومع ذلك تعاني من عدم الاستقرار السياسي لوجود الاثنيات الكثيرة والحركات الانفصالية والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي فيها مما يؤدي إلى انتشار الفقر على نطاق واسع.

*تايلاند: تعرف باسم (مملكةسيام) وكان ذلك الاسم الرسمي لها قبل 1949. وعرفت بالاسمين بعد ذلك التاريخ وقدر عدد سكانها ب 66 مليون نسمة سنة 2010 وتبلغ مساحتها 513120 كلم ^{2} وتتألف من 75 مقاطعة بينما بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 8060 دولار سنويا (2010) ويعني اسم تايلاند أرض الأحرار.

*سنغافورة: تعتبر سنغافورة ثالث دولة في العالم من ناحية الكثافة السكانية بعد ماكاوومواكو. تقدر مساحتها ب 710 كل م2 قدر عدد سكانها سنة 2011 ب 5.183.700 نسمة، الناتج الاجمالي 259.849 مليار دولار، وبلغت حصة الفرد 49.270 دولار.

سنغافورة هي جمهورية برلمانية تقيم سنغافورة علاقات دبلوماسية مع 175 دولة على الرغم من أنها لا تحتفظ بلجان عليا أو سفارات في العديد من تلك البلدان، و هي عضو في الأمم المتحدة،الكومنولث و الأسيان و حركة عدم الانحياز، و لأسباب جغرافية واضحة فالعلاقات مع ماليزيا و إندونيسيا هي الأكثر أهمية و لكن السياسات الداخلية للدول الثلاث غالبا ما تهدد العلاقات فيما بينها. كما تتمتع سنغافورة بعلاقات جيدو مع العديد من الدول الأوربية، بما في ذلك فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة تبلغ مساحتها 7103كلم^2 سنة 2009.

*لاوس: تعرف رسميا باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كانت دولة ملكية دستورية، لكنها تحولت بعد ذلك لتصبح جمهورية بحزب حاكم واحد يقدر عدد سكانها بحوالي 06 مليون شخص هذا يضعها في المرتبة 104 عالميا حسب التعداد السكاني مما يجعلها من أقل الدول تعدادا للسكان في جنوب شرق آسيا. منذ 1975 عرف عنها اتخاذ موقف عدائي اتجاه الغرب، حاولت الخروج من عزلتها الدولية وتحسين علاقاتها وتوسيعها مع دول أخرى مثل استراليا وفرنسا واليابان والسويد والهند.

*كمبوديا : معروفة سابقا باسم كمبوتشيا حكمها ملكي دستوري ، تبلغ مساحتها حوالي 181.035 كلم^2 ، و يبلغ تعداد سكانها أكثر من 14 مليون نسمة ، كمبوديا عضو في الأمم المتحدة و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي كما أنها عضو في بنك التنمية الآسيوي ، و عضو في رابطة أسيان ، انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في 2004 ، قدر عدد سكانها ب 14.805.000 نسمة سنة 2009 .

المطلب الثاني: نشأة منظمة الأسيان:

في فترة الحرب الباردة كان التوجه الاقليمي الصفة المميزة للعلاقات الدولية ، و هو ما ساهم في ظهور العديد من التكتلات و الأقاليم الفرعية بقارة آسيا ، نذكر منها على سبيل المثال : اقليم جنوب آسيا ، اقليم شرق آسيا ، اقليم جنوب شرق آسيا و هي تقسيمات وجدت بناءا على طبيعة البنية الدولية و الاقليمية و التفاعلات التي تشهدها هذه البني .

إن منطقة جنوب شرق آسيا لم تعبر سابقا عن وحدة رسمية كما أنها اعتبرت لفترة طويلة اقليم دون هوية ولا حدود محددة بدقة، ولهذا تعددت النعوت التي أطلقت على الاقليم، وصار كل متدخل يطلق المفردات المتوافقة ومصالحه في المنطقة.[38]

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا و خاصة فيتنام و كمبوديا و لاووس و بورما لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي ، و جاء انشاءها بمبادرة خمس دول هي : ماليزيا و إندونيسيا و سنغافورة و تايلاند و الفلبين ، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984 تعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين الدول الأعضاء ، في مجال توحيد سياسات التصنيع و تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية ة تنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات و حماية الصناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا و أوربا باتجاه صادرات تلك الدول .[39]

أن تأسيس هذه الرابطة جاء بناءا على مجموعة من الدوافع التي تتمثل في:

*الاستجابة لحاجيات داخلية، وذلك لمواجهة التهديدات المتمثلة في امتداد النزاعات.

*تأكيد مبدأ الحياد والعمل على تحقيق السلم والاستقرار الاقليمي.

*تنامي ظاهرة التكتلات الاقليمية.

*الرابطة تشكل آلية لخلق التوازن بين الدول الأعضاء الأقوياء.

*وجود العديد من النزاعات بين دول الاقليم لأسباب قومية وأخرى عقائديةدينية.

---

[38] لبنى جصاص، "دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي، دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص 83.

[39] فاتح سليمان يالجين، مرجع سابق الذكر، ص 82.

*العامل الخارجي المتمثل في دور الولايات المتحدة الامريكية في دفع التعاون الاقليمي في هذه المنطقة.

لقد كانت الآسيان في مراحلها الأولى محدودة الفاعلية، إلا أنه حدث تغيير في اجتماعي: كوالالمبور – ماليزيا 27 / 11 / 1971،وبالي اندونيسيا 1976/02/24 حيث أدركت الدول الأعضاء حجم الأخطار المحدقة بها والرهانات التي يجب أن تتولاها، خصوصا مع ظهور الشكوك حول جدوى الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة الامريكية. تتميز رابطة جنوب شرق آسيا بمجموعة من الخصائص تتمثل في: [40]

*معظم الدول الأعضاء في هذه المجموعة تعرضت للاستعمار.

*هذه الرابطة مجموعة من الدول الساعية إلى الرفع من مستوى نموها الاقتصادي، فكل من سنغافورة،تايلاند،اندونيسيا، ماليزيا تشكل الاقتصاديات الناشئة الأكثر ديناميكية.

*التباين الاقتصادي بين أعضاء الرابطة.

*انتشار اللامساواةالجهوية.

أهداف الاسيان:

تهدف رابطة الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد اعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف التي هي:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ.
- العمل على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين المستوىالمعيشي.
- تدعيم السلم والاستقرار فيالاقليم.

---

[40] لبنى جصاص، نفس المرجع السابق، ص 86.

- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية.
- توسيع نطاق التجارة البينية.
- تعزيز الدراسات حول اقليم جنوب شرق آسيا.
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدولية والاقليمية انطلاقا من هذه الأهداف فإننا نرى أن رابطة الأسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع الدول الأخرى لإقامة مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبيةوغيرها. وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي.

يمكن تحليل التفاعلات الداخلية والخارجية للأسيانبالاعتماد على المعايير التالية:[41]

- وحدات النظام: تتمثل في كل من اليابان والصين، باعتبارهما القوى الفاعلة في المنطقة، بالرغم من عدم انتماءها لإقليم جنوب شرق آسيا.
- التفاعل : التباين في الأنماط السلوكية بين وحدات الأسيان من فترة زمنية لأخرى .
- الوسط: إذا اعتبرنا البيئة الاقليمية لرابطة جنوب شرق آسيا بمثابة نظام اقليمي فيمكن تحديد ...حسب:

* دول القلب: " الصين، اليابان "

*الدول الأطراف: تشمل كل من إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة.

*دول الهامش: لاوس، ميانمار، كمبوديا.

---

[41] لبنى جصاص، نفس المرجع، ص 98.

- حدود النظام

- هيكل النظام

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لهذا التكتل:

إن لمنظمة الأسيان أهمية اقتصادية كبيرة على المستوى الاقليمي و العالمي حيث نلاحظ أن هناك تنامي للدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية و على الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي و انضمام الصين لها ، توجه دول الأسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين و توسع منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين ، و هو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى [42].

إن أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الأسيان كتزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الأسيان و ازدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية ب :[43]

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات نمو الانتاجية.
- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري.
- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة التفاوت المدخول وانخفاض معدلات الفقر.
- زيادة نسبة المدخرات المحلسة والاستثمارية.

---

[42] فاتح سليمان يالجين، مرجع سابق ذكره، ص 85.

[43] محمد شريف بشير، جامعة بترا ماليزيا، قمة أسيان كيان واحد لعشر دول عام 2020.-www.islam-online.net/lol-arabic/dowalia/mamaa4/12/99namaaasp.

لقد اتفق الأعضاء الستة المؤسسون في نوفمبر 2001 على إطار استراتيجي يركز على خمسة نقاط أساسية هي:

*تقوية ترابط البناء التحتي من خلال مقاربة قطاعية متعددة.

*تسهيل التجارة والاستثمار عبر الحدود.

*تحسين دور القطاع الخاص في التطوير والمنافسة.

*تطوير الموارد البشرية والمهارات والخبرات.

*حماية البيئة والاستعمال المشترك لمناطق الموارد الطبيعية.

إن تكتل رابطة شرق آسيا يزداد دوره في التجارة العالمية بدليل أنه بعد أن كانت صادرات تمثل حوالي 3.1 % من اجمالي الصادرات في العالم عام 1987 و حوالي 11.3 % من اجمالي صادرات الدول النامية فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5.2 % من اجمالي الصادرات في العالم و 16.8 % من اجمالي صادرات الدول النامية سنة 2005 و قد وصل اجمالي صادراتها إلى جانب الصين ما يقارب 763 مليار دولار سنة 2003. أما بالنسبة للواردات فبلغت 1076.3 مليار دولار. فكانت أكبر النسب المسجلة في كل من الصين ب 377 مليار دولا تصديرا و134.61 مليار دولار استيرادا.

إن اعتماد الأسيان على التصدير أدخلها في موقف شديد الصعوبة خاصة في ظل تزايد اجراءات الحماية الاوربية و الامريكية و الذي خفض معدل نمو صادرات دول آسيا من 35%، 37% في السبعينيات إلى 10 % ، 15 % في الثمانينات من القرن الماضي مما أوجب عليها تفعيل التجارة البينية فحققت في بداية السبعينيات حيث زادت حصة الصادرات البينية من 15.3 % سنة 1967 إلى 19.1% سنة 1980 . أما الواردات فزادت من 9.9% إلى 120.5 %.

إن دول الأسيان تحاول تعزيز التعاون التجاري والمالي والصناعي والتعاون في مجال الاستثمار، وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل والاتصالات ومجال السياحة والتعاون الوظيفي فيما بينها. كما عززت علاقاتها مع مؤسسات اقليمية ودولية مع تعزيز الروابط الخارجية في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل. لقد نجحت دول هذا التكتل في رفع اقتصاداتها إلى صفوف الدول المصنعة حديثا ، و هذا راجع إلى انفتاح هذا التكتل على العالم الخارجي و توثيق علاقاته مع دول أخرى من أجل إقامة مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة و لم يبق تكتلا اقتصاديا مغلقا على الدول الأعضاء بل أصبح قاعدة انتاجية تنافسية موجهة إلى خدمة السوق العالمية خاصة بعد اتفاق زعماء الدول الأعضاء بإقامة قاعدة أساسية لسوق موحد تقام عام 2020 و بالتالي إقامة أكبر تكتل آسيوي قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى ، لهذا أصبح تكتل الأسيان محل أنظار و اهتمام العالم فيمكن اعتباره نموذجا تكامليا اقليميا يحتذى به خاصة بالنسبة للدول النامية .

الفصل الثاني:

محددات السياسة الخارجية الصينية

نتطرق في هذا الفصل إلى محددات الدور الصيني، اي إلى العوامل والمؤثرات والعناصر التيتؤثر فيه في منطقة جنوب شرق آسيا، والتي على أساسها يعرف مدى قوة الدور أو ضعفه وإلى أي مدى يصل تأثير هذا الدور.

هذه المحددات هي التي تفتح أبواب الفهم الأساسية للدور الصيني في جنوب شرق آسيا.

وهنا يجب التفرقة بين الدور والسياسة الخارجية: فالدور يعتبر جزءا من السياسة الخارجية ولو أن الدور هو المفتاح لفهم أي سياسة خارجية لأي دولة ما.

لذا قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث تتمثل في : المبحث الأول الذي يتطرق إلى المحددات الطبيعية التي تناولنا فيها المؤشر الجغرافي : موقع الصين و ما يحتوي عليه من ثروات ، و بعده المؤشر السكاني : و ما يمثله هذا المؤشر للصين من عوامل ايجابية و سلبية ، انطلاقا من موقع الصين حددنا الحيز الجغرافي لجنوب شرق آسيا و المنطقة التي تحصل فيها الدراسة ، ثم انتقلنا إلى المحددات السياسية من ثقافة سياسية و مجتمع مدني و النخبة السياسية لنصل إلى النظام السياسي الصيني ، أما المبحث الثالث : فيدرس المحددات الاقتصادية و التطور الذي شهده هذا القطاع بعد الاصلاح ، لنصل إلى المبحث الرابع و الأخير و هو المعبر عن المحددات السابقة و المترجم لها و هو المحدد الاستراتيجي : و نتطرق فيه إلى التطور الطويل في الفكر الاستراتيجي الصيني ، لنصل إلى دور الجيش الصيني اليوم و الرؤية الاستراتيجية الصينية في العالم المعاصر.

المبحث الأول: المحددات الطبيعية

ندرس في هذا المبحث العوامل الجغرافية والسكانية، نبين كيف يتقاطع العامل الجغرافي والسكاني في الصين ليجعلا منها دولة ذات وزن اقليمي حاسم.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي:

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من آسيا وتبلغ مساحتها 9.6 مليون كلم^2،وهي بذلك ثالث أكبر بلد مساحة في العالم. أما مساحتها البحرية فتبلغ 4.73 مليون ميل بحري ، تحتوي هذه المساحة البحرية على 5400 جزيرة ، هذا ما يجعلها قوة استراتيجية في شرق آسيا ، و المتحكم الرئيسي في المواصلات البحرية في هذه المنطقة ، لهذا كانت الصين تسمى المملكة الوسطى إبان الامبراطورية الصينية القديمة ، وذلك لموقعها المجاور لعدة أعراق ، يحد الصين حاليا 14 دولة هي أفغانستان ، بوتان ، ميانمار ، الهند ، كازاخستان ، قرغستان ، اللاوس ، منغوليا ، النيبال ، كوريا الشمالية ، باكستان ، روسيا ، طاجاكستان و فيتنام ، لهذا نجدها أكبر دولة لعا عدد دول جوار في العالم ، و من هنا نستنتج أن المحيط الاقليمي يلعب دورا أساسيا في رسم السياسة الداخلية و الخارجية الصينية .[44]تشغل الجبال نحو 46 بالمائة من مساحة الصين و الهضاب نحو 26 بالمائة ، أما أحواض الأنهار ذات الطبيعة السهلية ، و التي تقع في المناطق الجافة فتشغل نحو 19 بالمائة من مساحة الصين ، و 12 بالمائة من المساحة الكلية للبلاد سهول ، كما يوجد بالصين صحراء تكلاماكن الرملية و هي أجف صحراء في آسيا.

---

[44] جمهوري الصين الشعبية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الاقتباس: 1 أفريل 2015 من موقع http//ar.wikipedia.org/wiki

إن امتلاك كل هذه المساحة جعل الصين تحتوي على موارد طبيعية هائلة ، و من الناحية العسكرية ينتج ذلك امتلاك الصين عمقا استراتيجيا هاما ، إذ يمكن في حالة الحروب انسحاب الجيوش إلى العمق و إعادة تنظيم الصفوف ، و لكن ما هو سلبي في هذه المساحة الكبيرة صعوبة الاتصال بين الأقاليم و الاقليات ، و هنا ينتج خطر الانفصال مع أنه تاريخيا ساعد الصين على تكوين عالم منغلق ، حتى ترجم هذا في مفاهيم استراتيجية ، بحيث كانت تنظر إلى العالم الخارجي بأنه عالم البرابرة ، و مازال يتميز الصينيين بالانغلاق على أنفسهم حتى اليوم خاصة في الجوانب الثقافية .[45] هذا ما جعلهم ينظرون إلى العالم الخارجي بحذر ويحاولون تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم الانفتاح الذي حدث سنة 1978 –1979. ومن هذا نستنتج أن موقع ومساحة الصين تعتبر أساسيا عبر التاريخ في ثقافتها وتعاملها مع العالم الخارجي، ومحيطها الاقليمي بالأخص، هذا المحيط الاقليمي الذي يشكل المرتكز لأي سياسة عالمية، بالأخص منطقة جنوب شرق آسيا باعتبارها المنطقة الأكثر احتمالا للهيمنة الاقليمية الصينية، لعدم وجود دول قوية كما هو الوضع في الشرق والشمال والغرب، ما يجعلها المرتكز الأساسي للسياسة الخارجية الصينية في القرن 21. و سمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق استراتيجي كبير ، و تعدد الأقاليم المناخية و النباتية ، و كذلك الأشراف على طرق مهمة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية كإشرافها على طريق " الحرير" الذي لعب دورا كبيرا في تنشيط التجارة عبر محور الشرق الأقصى و الشرق الأوسط و أوربا مرورا بآسيا الوسطى و جنوب آسيا ، أو طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي ، و بحر الصين الجنوبي ، و بحر الصين الشرقي ، و البحر الأصفر ، و مضيق فرموزا الذي يفصل بين الصين و تايوان ، و قد عملت الصين على استغلال هذه

الخصائص الطبيعية لتحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تحسين المستوى المعيشي لأكثر من مليار ساكن و تبوؤ مكانة تليق بحضارتها العريقة .[46]

لقد كان لموقع الصين دورا أساسيا في شرق آسيا، ويتضح هذا في المدن الساحلية التي تتمتع بأسس اقتصادية مغرية، حيث أصبحت أكثر مناطق الصين حيوية وانفتاحا على العالم الخارجي، تتوفر الحدود البحرية لهذه المدن على عدة ثروات نت بينها الملح إذ تعد الصين المصدر الأساسي لهذه المادة الأساسية.

لقد كان لصلاحية الأرض، ووفرة الموارد عاملا أساسا لتطوير قطاع الزراعة والصناعة، بحيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 11 بالمائة من المساحة الكلية.[47]

المطلب الثاني: المحدد السكاني:

تعتبر الصين هي الأولى عالميا من حيث عدد السكان إذ بلغ سنة 2007: 1321.851888 مليون نسمة.[48] يشكل الفلاحون 70 في المائة ، في حين يبلغ عدد سكان المدن 29 بالمائة و تعتبر هذه النسبة هي الأدنى بين الدول الكبرى ، إلا أنها تتزايد بنسبة 0.5 بالمئة سنويا ، و يصل معدل الزيادة السكانية 1 بالمائة ، و تتوقع الدراسات المستقبلية السكانية الخاصة بالصين أن يصل العدد إلى 1.401 مليار في 2010 و إلى مليار و خمس مائة و 66 مليون سنة 2050 ، فإذا أضفنا إلى هذا الرقم سكان تايوان في حالة ضمها يرتفع العدد إلى مليار و 245 مليون في 2010 ، و كان هدف الحكومة الصينية أن يبقى عدد السكان في مستوى 1.2 مليار عام 2000 ، و بعدها ينخفض إلى 700 مليون عام 2050 .[49]لقد كان لكثرة

---

[1] نجلاء الرفاعي البيومي ، " الصين " ، في محمد السيد سليم ونفين سعيد (محرران) العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا .مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 1997 ، ص 126.

[47] وليد سليم عبد الحي،" التحولات البنيوية في السياسة الصينية " المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع 2، 1996، ص 83 – 84.

[48] جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[49] وليد سليم عبد الحي، "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 32.

عدد السكان جانبين سلبي وايجابي، فالعدد يعتبر قوة في الحروب التقليدية، لكن سرعان ما تراجع هذا المعيار مع التكنولوجية المتوفرة الآن، كما يعتبر عاملا أساسيا في قوة اليد العاملة إذ تعتبر الصين من الدول الأولى في اليد العاملة ونشاطها، لكن العنصر السلبي نلاحظه عند تقسيم الدخل الوطني على العدد الاجمالي للسكان.[50]انطلاقا من هذا العدد نجد أن الصين لها 22 بالمائة من عدد سكان العالم، بهذا فالكثافة تعتبر عالية، لكننجدها غير متوازنة بين مختلف مناطق البلاد، وبالمقارنة مع الدول الكبرى فهي كثافة متوسطة رغم أنها الأولى عالميا من حيث العدد الاجمالي.

تتكون الصين من 56 قومية، يشكل أبناء قومية الهان 91.62 بالمائة من مجموع السكان، بينما أبناء القوميات الأخرى والتي تمثل 55 قومية فلا تشكل سوى 8.04 بالمائة.[51]

أما من الناحية الدينية فنجد تنوع في أكثر من ديانة: البوذية أكثر الديانات انتشارا لكنها تختلف من منطقة لأخرى،نجد بوذية في عموم الصين،وبوذية تبتية تختلف عن عموم الصين.[52]

أ / النزعة الانفصالية في اقليم التبت: تعتبر سنة 1913 البداية لتبلور اقليم التبت ككيان مستقل و هذا لضعف الدولة الصينية في ذلك الوقت، تبرز أسباب التوتر في الاقليم في ما يلي:

- وجود الاقليم على الحدود وهذا يعزز النزعة الانفصالية.
- الاحساس أن اليغور والهوان بأنهما قوميتان مختلفتان.
- التضييق على الممارسات الدينية البوية خاصة مع ما وتسيتونغ.

---

[50] جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، نفس الصفحة.
[51] دار النجم الجديد، "الصين الحقائق والأرقام"، دار النجم الجديد، بكين، الصين، 2000، ص 4.
[52]احمد منيسي، الأقليات الدينية في الصين إعادة التفكير في المستقبل، السياسة الدولية، ع 132، أفريل 1998، ص 102 – 106.

- دور الهند كمحرض لسكان التبت، ردا على تردي العلاقات بينها وبين الصين
- بروز جيل جديد أكثر تشددا من الدالاي لامي، وأكثر مطالبة بالاستقلال، وهذا ما ظهر في الأحداث الأخيرة.

هذا وتسعى الحكومة الصينية إلى تبني اصلاحات في المنطقة، لإدماجها في الصين عن طريق اصلاحات اقتصادية، وترحيل السكان من قومية الهان إلى الاقليم، التي يقدر عدد سكانها التبتيون الاصليون 6 ملايين، لكن يوجد تباين في الارقام ففي الوقت الذي تقدره الأعداد الرسمية الصينية بحوالي نصف مليون، فإن المصادر الغربية والمحلية تقدر عددهم بحوالي 7.5 مليون نسمة.[53]كذلك توجد أقليات مسلمة و مسيحية: كاثوليكية و بروتستانتية،هذا الاختلاف الديني جعل الأقليات البوذية في التبت تطالب بالانفصال، و الاقلية المسلمة في الشمال الغربي تحاول الانفصال في فترات ضعف الدولة المركزية في الصين.

ب / التوتر في مقاطعة سيتيكيانج (تركستانالشرقية): تقع هذه المقاطعة في أقصى الغرب الصيني سنة 1876،وأعلنت عن ضمها عام 1884،وفي عام 1944 تم الاعلان عن قيام جمهورية تركستان الشرقية، لكنها لم تتمكن من البقاء طويلا حيث اجتاحتها القوات الصينية سنة 1949 وتتفوق في هذه المنطقة القومية المعروفة "باليوجورية"على"الهان"، عرفت المقاطعات اضطرابات سنة 1997 وذكر في ذلك الحين أن السبب هو الحركات المساندة لدعاة الاستقلال من المسلمين في المنطقة.وتنقسم الحركات الانفصالية في هذه المنطقة إلى تيارين أحدهما ديني والآخر علماني، إلا أن الطرفين يعملان من أجل إقامة دولة تركستان الشرقية أو دولة يوغوريستان، هذا ويبلغ عدد المسلمين في الصين حوالي 20 مليون مسلم.وبالإضافة إلى الاختلاف العرقي نجد عزامل تدعم هذا التوجه منها:

---

[53] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 – 2010، مرجع سابق، ص 43 – 44.

- وجود المقاطعة على الحدود والتأثر بالمحيط الغربي المسلم.
- وجود مصادر طبيعية مثل النفط.
- وجود أقلية عرقية في منطقة واحدة.
- التشجيع الدولي لحركة الانفصال.
- مخاوف سكان المنطقة من التجارب النووية الصينية في المنطقة.

هذه المعطيات السكانية تبرز بأنه توجد علاقة بين العدد السكاني والتوسع، هذا الموضوع تطرق له الباحثون لتبرير الاستعمار.[54]

اهتمت الصين دائما،ومن قبل انتهاجها لسياسية الاصلاحات بمجالها الفوري جنوب شرق آسيا وقد زاد تبني هذه الدولة لسياسة الانفتاح من أهمية هذه المنطقة في سياستها الخارجية ذلك أن مكانة أي دولة على الساحة العالمية تمر دوما بدور فعال ومؤثر على ساحتها الاقليمية، والواقع أن لجنوب شرق آسيا أهمية جيواستراتيجية معتبرة، إذ تتواجد بمنطقة أكثر ديناميكية إنها "آسيا المركز الجديد للعالم ".بالإضافة إلى ذلك تشترك دول جنوب شرق آسيا في منطقة قادرة على تغيير التوازنات العالمية باستمرار، الصين والهند اللتان لهما قدرات تأثير لا تزال في بدايتها وهما يقعان على حدودها. اليابان ثاني قوة اقتصادية عالمية وكوريا الجنوبية التي لها اقتصاد بحجم اقتصاد الهند تقعان قريبا من جنوب شرق آسيا. كما تتمثل ثاني ميزة لهذه المنطقة في موقعها الجغرافي ، فجنوب شرق آسيا يعتبر زاوية لآسيا ، مفترق للطرق و نقطة عبور بين فضاءات كثيرة : شمالا تربط بين شبه القارة الهندية و الصين ، و جنوبا تربط الفضاء البحري بملتقى المحيط الهندي و المحيط الباسيفيكي ، لهذا لا يمكن بأي حال من الأحوال و في ظل انتشار اقتصاد السوق تجاهل هذه المنطقة بموانئها

[54] وليد سليم عبد الحي، المرجع نفسه، ص 40 -43.

و تدفقاتها التجارية إذ تراقب منطقة جنوب شرق آسيا البحرية العديد من الطرق البحرية العالمية و طرقها للملاحة تابعة لمضائق كثيرة منها مضيق مالاكا الذي يربط الشرق الأوسط بآسيا الشرقية .لقد جعلت البحار من جنوب شرق آسيا عالما مفتوحا ، 30 % من النقل البحري العالمي (ثلاث و ستين ألف سفينة مرت بها سنة 2006) .

إنطلاقا من الدراسة الجغرافية نجد أن الصين تتأثر بالمحيط الاقليمي، لكن في هذه الدراسة سنركز على تأثير الصين على المحيط الاقليمي وبالأخص على دورها في منطقة جنوب شرق آسيا، لهذا وبعد تحديد موقع الصين، وجب تحديد المنطقة الاقليمية لجنوب شرق آسيا وهذا للتحكم في الدراسة.

يقصد بجنوب شرق آسيا مجموعة البلدان التي تقع جنوب بلاد الصين و إلى الشرق من شبه القارة الهندية و المحاطة من الشرق ببحر الصين و الجزء الجنوبي من المحيط الهادي و خليج البنجاب، صارت منطقة جنوب شرق آسيا ملتقى حضارات عدة عبر التاريخ، لذلك فحضارة شعبها اليوم خليط من الحضارة الصينية و الهندية و الحضارة العربية الاسلامية و حضارة الدول الأوربية التي استعمرتها في العصر الحديث. و سنركز بالأساس على دول اللآسيان العشر : بروني كمبوديا ، اندونيسيا ، ميانمار ، ماليزيا ، سنغافورة ، الفلبين ، فيتنام ، تايلاند ، و اللاوس ، و بالنظر إلى الدول العشرة نجد أن إجمالي عدد سكانها 546.4 مليون نسمة وفقا لاحصائيات 2005 و هو ما يمثل أقل من نصف عدد سكان الصين (41.8 بالمائة من سكان الصين) وفقا لاحصائيات نفس العام . و نتناول في دراسة المحيط الاقليمي المؤثر في هذه المنطقة خاصة شرق آسيا بما فيها دوله ، طبعا لن ننسى الدور الأمريكي التي نعتبره فاعلا أساسيا في المنطقة ، رغم أنها خارج المحيط الاقليمي من الناحية الجغرافية ، و لكن هذه الدراسة تعتمد على الجانب التفاعلي لذلك أدخلنا تاولايات المتحدة اليابان ، كدول فاعلة بالأساس في هذه المنطقة المهمة .

المبحث الثاني : المحددات السياسية

لقد تحددت السياسة الداخلية و الخارجية بناء على محددات يتركب فيها النظام السياسي بناء على ثقافة سياسية متكاملة ، عبر تطور زمني طويل غير منقطع ، و من ذلك وجب دراسة مكونات المجتمع السياسية عبر التطور الزمني .

المطلب الأول : الثقافة السياسية :

لقد ارتبط البحث في الثقافة السياسية في نطاق الدراسات الأكاديمية بنظريات الطابع القومي ، التي أثارها باحثون بنتمون إلى ميدان الانثروبولوجيا مثل : روبرت بندكت ، و مارغريت ميد ، و جعلت هذه الدراسات من القيم و المعتقدات و الأعراف المتجدرة تاريخيا ، مشكلا للثقافة السياسية . إنطلاقا من ذلك نجد أن الثقافة الصينية تتشكل بالأساس من ثلاث ثقافات مختلفة :

- الثقافة الكونفوشيوسية
- الثقافة الماركسية
- الثقافة الليبرالية المعاصرة .[55]

قبل التفصيل في الثقافة الصينية و مكوناتها ، و تفاعل المجتمع السياسي ، وجب إعطاء تعريف للثقافة السياسية : هي مجموعة التصورات التي يكونها الموطن العادي بخصوص السلطة ، بذلك تعد من المعتقدات الأساسية التي تشكل رؤية الفرد لذاته ، أأواره في الحياة العامة قيمه ، اتجاهاته نحو شؤون الحكم و السلطة .[56] لقد تشكلت الثقافة الصينية عبر زمن طويل ، لأن الصين تمتلك أكبر تاريخ غير منقطع ، لذلك وجب تحديد تطور الثقافة السياسية عبر مراحل أربعة هي :

أ / المرحلة (1122–221 ق م) : كان النظام الأسري صارما خلال هذه الفترة ، سيطرت فيه أسرة تشو ، ترتكز معظم أتباعه حول النهر الأصفر و تشبع بالثقافة

---

[55] وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مرجع سابق ، ص 13 .
[56] عزة جلال هاشم ، الثقافة السياسية الصينية ، السياسة الدولية ، ع 132 ، (أفريل 1998) ، ص 81 .

الكونفوشيوسية التي تهدف إلى التناغم بين الأنظمة السياسية و الاجتماعية و الطبيعية .[57]

و يشير باحثون إلى أن الإطار الفكري للكنفوشيوسية له تأثير على الحياة السياسية في الصين ، و هو سياق يقطع الطريق أمام أي محاولة للتجديد من خارج السلطة ، و من هذا كانت القيادات الصينية في طليعة التغيير الفكري .[58]

ب / المرحلة (1644–1912) :

و هي مرحلة الصراع الدولي على الصين ، في هذه المرحلة عرفت الصين إذلالا كبيرا ، لكن رغم ذلك لم ينصهر الصينيون في الثقافة الغربية ، لهذا نجد أن الصين قد حافظت على تاريخها الممتد عبر الزمن .

ج / المرحلة (1911–1949) :

تبدأ بالدور الذي مارسه "صن ياتصن" (1866–1925) ، في هذه الفترة كان الهجوم كبير على التراث الكونفوشيوسي .

د/ المرحلة الماوية : في هذه المرحلة طرحت النظرية الماركسية بديلا ثقافيا متكاملا ، و راحت هذه النظرية في الاستمرار في الهجوم على التراث الصيني القديم ، خاصة خلال الثورة الثقافية في الستينيات ، لكن هذا التيار تراجع مع ضعف العلاقة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي ، يتضح هذا أكثر بعد سنة 1978–1979 و دخول الليبرالية الاقتصادية مع "دينج ساو بنج " .[59] بهذا نجد أن الثقافة السياسية و عبر تطورها الزمني ، عرفت تأثير شخصين فيها بالأساس هما : "كونفوشيوس" ، "و ماوتسيتونغ" و يمكن تلخيص أهم ملامح الثقافة السياسية الصينية :

---

[57]وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مرجع سابق ، ص 16-17 .

[58]صدقي السيد عابدين ، الأفكار السياسية الأسيوية الكبرى في القرن العشرين ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، 2000 ، ص 72 .

* صين ياتصن : زعيم ثورة 1991 و التي حاول من خلالها التخلص من النفوذ الأجنبي في الصيني لبرالي فشل في تحقيق أهداف الثورة .

* الزعيم و الرئيس الصيني السابق و الذي عرف بسياسة الاصلاح و الانفتاح على العالم الخارجي و الغربي بالأساس .

[59] وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 61 – 22 .

البراغماتية : و هي صفة قديمة لدى الصينيين ، و تعني بالمفهوم الصيني سرعة التكيف مع الأوضاع ، و لعل ابرز الأدلة على ذلك هو أن الصين عندما تبنت الفكر الماركسي لم تقبله كله بل أدخلت عليه تعديلات ليتناسب مع طبيعة المجتمع ، حتى أصبح ما يعرف بالنموذج الاشتراكي الصيني ، و من مضاهر التكيف و البراغماتية التقارب الصيني الأمريكي 1971 –1972 و الواقعية الصينية مع بداية الثمانينات و التركيز على الاصلاح الاقتصادي .

التخطيط المستقبلي : يعني الاهتمام بالأهداف البعيدة المدى ، هذا ما يفسر طول تاريخ الصين و الذي نعلموا منه أن الفتلات القصيرة لا شأن لها ، من هذه الخصوصية استطاع "ماو" رفع شعارات و أحلام تقبلها المجتمع دون أن يكون مطالبا بتحقيقها في المدى القريب و المتوسط .

طاعة السلطة :

عودة لتعاليم كنفوشيوس الذي رأى أن طاعة الحكام العادل واجبة ، لكن هذه الطاعة ليست مطلقة ، بل هي رهن قيام الحاكم بواجباته ، لذلك يلاحظ أن الصينيين على استعداد لتحمل قدر من أخطاء السلطة ، إذا كانت عذه السلطة تنتصر للصين خارجيا ، أما إذا رأى الشعب أن السلطة ضلت طريقها ، فالواجب توقيف ذلك ، و هنا يشار إلى أحداث 1989 . هذا ما يؤكد أن الثقافة الصينية هي ثقافة طاعة ، لكن ليست ثقافة قنوع و استسلام ، كما توصف من طرف الفكر الغربي .

الفكر الجماعي :

و يعني أن المجتمع في الفكر الصيني يأتي قبل الفرد ، منطقهم أن الفرد يحقق ذاته و يرتق بنفسه و ينتج داخل الجماعة ، و يعتبر كونفوشيوس أن الجماعة هي التي يعرف بالانتاج الجماعي ، و انعكس ذلك على السياسة الخارجية أيضا ، فالقرار لا يتخذه فرد ل يأتي بمناقشة حيثياته في المستويات الدنيا ، بذلك ظلت صفة الجماعة

حائطا أمام تغلغل الفكر الغربي الفردي .[60] إن القيم الحضارية و الأخلاقية التي ينتمي إليها المجتمع الصيني ، هي امتداد للثقافة الآسيوية ككل ، و التي تمثل منظومة قيمية متميزة منبثقة من روح الفلسفات الشرقية ، و من التجارب التاريخية للانسان الآسيوي ، و يحدد الباحث السنغافوري " تومي كوه " مجموعة القيم و الفضائل لدى الاسيوين عموما في :

- لا يؤمن الاسيوين بالنزعة الفردية المتطرفة السائدة في الغرب ،فالاسيوي ليس فردا منعزلا و لكنه عضوا في عائلة صغيرة ، و كبيرة ، و عشيرة ، و حي ، وجاعة و دولة و على نقيض الغرب لا يستطيع الاسيوي تجاهل مصالح الآخرين .
- لا تزال الأسرة كقيمة راسخة في المجتمع الاسيوي و معدلات الطلاق فيها تقل كثيرا عن مثيلاتها في الغرب .
- يقدس الاسيوين التعليم فلدى الآباء كافة الاستعدادات لتقديم التضحيات المادية و غيرها لمساعدة الأبناء على التفوق الدراسي .
- يؤمن الاسيوين بفضيلة التوفير و الادخار و الاقتصاد و الحياة في حدود امكاناتهم ، بدل النزعة الاستهلاكية الواسعة في المجتمع الغربي.

لعل الثقافة السياسية الصينية تمثل في الوقت الراهن تفاعل مجموعة أبنية مجتمعية لتشكل مجتمع سياسي ، هذا المجتمع ينتج نظاما سياسيا معبرا عن مكونات هذه الثقافة ، لذلك وجب دراسة هذه الأبنية قبل التطرق للنظام السياسي الصيني .

المطلب الثاني : المجتمع المدني :

هذا المفهوم الذي تناولته ثلاث مدارس فكرية كبرى هي :

---

[60] عزة جلال هاشم ، مرجع سابق ، ص 82-84 .

الهيكلية : و يعني بمفهومها أن المجتمع المدني يتكون من عائلات و الطبقات التي تعبر عن انقسامات رأسية في المجتمع ، و تحتل مراكز متدرجة في سلم القوة .

أما المدرسة الماركسية فترى : أن المجتمع المدني أوسع من الدولة و هو من يشكل الدولة .

أما الفكر الغربي : فيعني الحرية ، كما هي في الممارسة التجارية ، تكون هذه الممارسة بعيدة عن الدولة .[61]

انطلاقا من هذه المفاهيم نجد أن الصين و رغم الضغوط المتزايدة لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني ، إلا أن الدولة مازالت تحتل وضع المسيطر على المجتمع المدني ، و هنا قد ننفي صفة المجتمع المدني بالمفهوم الغربي ، رغم وجود بعض التكوينات المستقلة ، إلا أنها ضعيفة في تكوينها ، لمن الاستثناء خارج الصين حيث نجد مجتمع مدني صيني قوي و مدعم من جهات دولية ، هذا المجتمع المدني مؤثر على الداخل الصيني ، يتكون من رجال أعمال ، و جماعات حماية البيئة ، جماعات دينية ، و قطاعات بعينها كالشباب الطلبة ، النساء و العمال إذا كان المجتمع المدني في الصين ضعيف ، فهذا ليس راجعا إلى ايديولوجية الدولة التي تتبعها السلطة ، و التي يسميها البعض بالاتجاه السلطوي الجديد ، الذي يعني امكانية تحقيق ليبرالية اقتصادية من دون تحقيق ليبرالية سياسية ، بل منبع ضعف المجتمع المدني يكمن في ذلك الولاء الشديد للعائلة و الدولة و تشكك الصين في الأفراد خارج العائلة ، فالثقافة الكونفوشيوسية تقوم على فكرة تنظيم المجتمع من الأعلى إلى الأسفل .إن القيادة الصينية تعترف بهذه الحقيقة ، إلا أنها ترى مفهومها الخاص للممارسة السياسية ، فالصين دولة كبيرة لها حجم قارة ، عدد سكانها الأكبر عالميا ، تتكون من عدة أعراق ، أقليات ، و لغات متنوعة ، و لذلك لابد من سلطة

---

[1]مروة حامد البدوي ، المجتمع المدني ، جماعات الضغط الصينية و دورها في المطالبة بالديمقراطية ، السياسة الدولية ، ع 132 ، أفريل 1998 ، ص 93 .

مركزية قوية و إلا داهمها عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي .[62] من هنا سنحاول دراسة المجتمع المدني قبل و بعد الاصلاح ، و نحاول أن نعرف كيف ساهم في التحول الذي حدث في الصين ومازال يحدث:

قبل الاصلاح :نجد أن العلاقة بين الدولة و الأشكا التنظيمية قبل إصلاح سنة 1978 –1979 تتكون من الفلاحين ، العمال ، الطلبة ، كل فئة من هؤلاء كانت لها تنظيماتها الخاضعة لسيطرة الدولة .

الفلاحين :الصين دولة زراعية بالدرجة الأولى ،و قد تحمل مجتمع الفلاحين العبء الأكبر من المسؤولية نجاح الثورة الشيوعية و الاطاحة بالقطاع علم 1949 ، لقد كان تنظيمالحياةالريفية على أسس جاء من خلالها الحزب و ترتبت هذه التنظيمات على ثلاث مستويات في مجتمع رسمي و هي :

فرق الانتاج : تتكون من ما يقارب 10 فرق الانتاج .

الكميونات :و تضم الكميونة ما يقارب 20 ألف إلى 40 ألف نسمة ، يشاركون في زراعة تعاونية .

كانت أهم المبادئ التي تحكم الفلاحين بتنظيماتهم أن العضوية في هذه التنظيمات وراثية إجبارية ليست قائمة على أسس مهنية اختيارية .

العمال : هم الذين يعيشون في المدينة ، يكونون مسئولين عن الانتاج غير الزراعي ، و إذا كانت سيطرة الحزب قد تدعمت في الريف من خلال التنظيمات السابقة الذكر ، فإن السيطرة في المدينة تدعمت بفضل التنظيمات العمالية التي كانت قريبة من المقار الرسمية للحزب .

---

[62]وسام محمد فؤاد، الاشكاليات الاجتماعية السياسية في الصين: قراءة في المرحلة الانتقالية، السياسة الدولية، ع 132، أفريل 1998، ص 74-75.

بعد الاصلاح : توفرت بعد الاصلاح لكل فئة من جماعات الضغط مساحة أكبر من الحرية في الحركة ، مما خلق تعددية تنظيمية جديدة لجماعات الضغط المختلفة ، و من العوامل التي ساهمت في ظهور و فعالية تنظيمات مستقلة عن الدولة :

- ظهور رجال أعمال حيث لم يكن هناك حديث عن هذه الفئة قبل الاصلاح ، لكن بعد الاصلاح ظهرت فئة متميزة لتملكها و تميزها بالدخول المرتفعة ، لكن نلاحظ بقاء معظم التنظيمات ، تدعم الدولة سياسيا رغم أنها ذات طبيعة اقتصادية ليبرالية ن و هذا ما أتاح لها المشاركة في صناعة القرار بالتشاور مع قادة الحزب الشيوعي .
- أصبح العمل أداة بين الدولة و التنظيمات للتأثير المشترك و تتمثل هذه التنظيمات في :

الفلاحون : بعد ما كانت العلاقة بين الفلاح و الدولة علاقة سيطرة ، تطور المفهوم في عصر الاصلاح أصبح ما يعرف بنظام المسؤولية الانتاجية المشتركة . [63]

لقد أعطى المؤتمر 17 للحزب الشيوعي لهذه الفئة قفزة جديدة تؤكد حرص الدولة على تحقيق التوازن بين الريف و المدينة .

العمال : حدث تغير في هذه الفئة الحضرية و اختلفت الأشكال التنظيمية من هرمية إلى تفاعلية تشاركية ، و أصبح 21 بالمائة من العمال كجماعات ضغط خارج سيطرة الدولة .

الطلبة : لقد كان أبرز تحول في هذه الفئة من الشباب ، برز هذا في أحداث 1989 و أدخلت هذه الحركة مفاهيم جديدة في القاموس الصيني السياسي مثل الديمقراطية الحرية .

---

[63] حامد البدوي مروة، مرجع سابق ، ص 96-100 .

بعد تبيان المرحلتين في تطور المجتمع المدني الصيني نجد أن التحول في السياسة الداخلية الصينية يكون بناءا على تحول تدريجي و ليس تحولا جذريا ، كما حدث في الاتحاد السوفيتي ، و دول أوربا الشرقية و الدول الاشتراكية الأخرى على غرار الجزائر . و هذا ما يوضحه الفكر الغربي ،بالاضافة إلى الشروط التي تتطلبها الديمقراطية و التي تتمثل في المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية التي لخصها " بارنغتون " في عبارته الشهيرة " لا ديمقراطية بدون بورجوازية " ، و كما أشار " صاموئيل " هنغتون" إلى أن الدول لا تستطيع تحقيق ديمقراطية بل تحتاج إلى مراحل من التطور الاقتصادي و الاجتماعي لتحقيق الديمقراطية و تدعيمها .[64]

المطلب الثالث:النخبة السياسية:

إن دراسة النخبة السياسية في الصين عملية صعبة وهذا لتعقد المجتمع الصيني وصعوبة اختراقه، لكن سوف تدرسها بناءا على مؤشرات ونقسمها إلى مرحلتين قبل الاصلاح وبعد الاصلاح:

1/ التحول القيادي في النخبة المركزية وبروز دور للتكنوقراط:

أ / من ناحية الأصول الاقليمية: تبين الدراسات في عهد "ماو" أن الأغلبية السياسية من القيادات من جنوب الصين و شماله، أما النخبة الحالية فقد جاء معظمها من المقاطعات الساحلية مثل شنغهاي. هذا التحول في النخبة يبرز التوجه اللبرالي الذي دخل في البناء القراري للصين.

ب/ بروز دور التكنوقراط: لاحظ كثير من المراقبين أن المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني في سبتمبر 1982، كان بداية التحول التدريجي للقيادة في السلطة السياسية " المركزية " وبروز دور التكنوقراط، كما أن أغلب النخب الجديدة جاءت على حساب تقليص نفوذ الجيل الثوري القديم.

---

[64] مروة حامد البدوي، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2/ التحول القيادي في النخبة الاقليمية: و نقصد هنا ما يعرف بتراجع مركزية السلطات في التسيير، و زيادة مساهمة القوميات غير " الهان " و السكان المحليين في تسيير شؤونهم المحلية، بحيث نجد أن نصيب الأقليات في تسيير السلطات في مناطقهم، كان4 في المائة إبان الثورة الثقافية في الستينيات، لكن ارتفعت النسبة إلى 15.28 بالمائة سنة 1988.[65]إنطلاقا من الأرقام نجد أن النخبة في الصين قد تغيرت من الجيل الأول المبني على الكاريزمة إلى جيل جديد يعتمد على الكفاءة والمصالح الاقتصادية.

بعد دراسة الثقافة السياسية والفاعلين في هذه الثقافة من مجتمع مدني، في مقابل النخبة سياسية نتناول النظام السياسي.

المطلب الرابع: النظام السياسي:

لقد وفرت لنا دراسة النخبة في الصين جزاءا من الضوء على النظام السياسي الصيني، و لعل المشكلة الأولى في تحليل النظام السياسي الصيني تتمثل في الإطار النظري الذي نتخذه كمقاربة لدراسة هذا النظام، لكن التطور التاريخي السابق يعطينا رؤية للمميزات و خصائص هذا النظام و هي على العموم:

- تركز السلطة في يد عدد قليل من الأفراد.
- التدخل الحزبي في النشاطات الادارية والحكومية، مع صعوبة الفصل بين هذه القطاعات.
- عدم وجود الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد، حيث نجد أن الفرد الواحد يتولى مناصب حزبية وحكومية متعددة في الوقت نفسه.
- البيروقراطية بمفهومها السلبي والفساد الاداري.

[65] عمر عبد الكريم سعداوي، " النخب السياسية في الصين محاور الصراع "، السياسة الدولية، ع 132، أفريل 1998، ص 58-65.

يرى الباحثون المختصون في السياسة الخارجية الصينية، بأن هناك تغيرات في آليات صنع القرار، وهذا بتزايد فرصة التكنوقراط مع غياب القيادة الكاريزمية إلى جانب تنامي النزعة التقنية، وللتدقيق في دراسة النظام السياسي الصيني يقترح الباحثون نموذج مختلط لفهم الطبيعة المعقدة للنظام السياسي.

النموذج العقلاني: و هو القائم على افتراض دراسة كافة البدائل، و لاختيار إحدى هذه البدائل من قبل مجموعة متماسكة من صناع القرار، التي تتخذ من المصلحة القومية معيارها الأول ، هذا النموذج يصلح لدراسة السياسة الخارجية الصينية و صنع القرار فيها .

من هذا المنطلق نجد أن الصين في ثبات واستمرارية في مكونات سياستها الخارجية، فالصين تبقى تدخل نفسها ضمن نموذج العالم الثالث، وحتى التغيرات التي حدثت لا يمكن أن نعتبرها تحولا جذريا عن فلسفة "ماو" بل حتى "ماو" في أعوامه الأخيرة، تبنى بعض الخطوط الحالية، كالاهتمام بالاقتصاد، وإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية.

نموذج القوة: وهو النموذج القائم على افتراض أن اختيار القرار السياسي يكون نتيجة سلسلة من المساومات بين مجموعات قيادية تفتقر إلى قدر من التماسك، ويكون المعيار هو تدعيم المكانة في بنبة السلطة، هذا النموذج يصلح لدراسة أعلى هرم النظام السياسي الصيني، وخاصة اختيار الأمين العام للحزب الشيوعي، ورئيس الدولة، وبقية القيادات في هرم السلطة.

النموذج البيروقراطي: ويقوم على المساوامات بين الادارات، بهدف تحقيق البديل الذي يرضى عنه الجزء الأكبر هذا النموذج الذي يصلح لدراسة الهيئات الدنيا من بيروقراطيات جماعات ضاغطة والمجتمع المدني.[66]لفهم النظام السياسي الصيني لابد من تطبيق نموذج لهذه النماذج، لأن النظام السياسي الصيني يختلف عن بقية

---

[66]عوماربلحربي، دور الصين في جنوب شرق آسيا، بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية نخصص: الاستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر، 2008، ص 22.

النظم في العالم، هذه الطريقة تتيح لنا بناء تصور عن السياسة الخارجية والتي كما ذكرنا سابقا فهي مبنية على منظور عقلاني براغماتي، بعيد عن المركزية والارتجالية وهذا ما نوضحه في السياسة الخارجية الصينية في الجوار الاقليمي وسنركز على الدور الاقليمي في جنوب شرق آسيا، وتأثير هذا المتغير الداخلي على طبيعة قوة ونفوذ هذا الدور.

إن الحكم على النظام السياسي لأي دولة مرهون بنمط عملية صناعة القرار ، من الناحية الفعلية نجد أن الدول الاشتراكية متهمة بأن العملية مقتصرة على أيدي قلة تتمركز في المكتب السياسي ، و بعض الشخصيات في اللجنة المركزية ، و كبار ضباط الجيش ، كما أن العملية تتأثر بمدى قوة زعيم الحزب ، هذا أمر يتضح عند مقارنة تأثير " ماو" مع خليفته "هوكوفنج" الضعيف ثم تأثير " دنج هيساو بنج " القوي ، بذلك فالدراسات حول النظام السياسي الصيني تشير إلى أن ما بين 23 إلى 25 فردا يتحكمون في نسبة عالية من القرارات الاستراتيجية للدولة و أن القوة التنفيذية لهذه النخبة تكمن في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ، التي تضم حاليا 7 أفراد ، و تبنى عملية صنع القرار في النظام السياسي الصيني على النحو التالي :

تقوم لجان الدولة و عددها تسعة و هي أعلى رتبة من الوزارات في سلم القرار حيث تعمل الوزارات تحت سيطرة مجلس الدولة تقوم هذه اللجان بتقديم تقاريرها إلى مجلس الدولة و يقوم المجلي بعد دراسة التقارير، بتقديم تصوراته للمكتب السياسي للحزب الشيوعي. إذا صادق على التقارير أخالها إلى اللجان الدائمة يحال المشروع بعد ذلك إلى البرلمان.[67]

المبحث الثالث: المحدد الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاد من أبرز المحددات في السياسة الخارجية الصينية، وهذا لابراز القوة الاقتصادية الصينية المتنامية والصعود العالمي. يتبين هذا المحدد أكثر في جنوب

---

[67] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 98-101.

شرق آسيا ونتناول بالدراسة في هذا المبحث المتغيرات الاقتصادية المتحكمة في التوجه الصيني في السياسة الخارجية، ومن هنا ندرس هذا المحدد في الداخل لمعرفة القدرة، والتوجه و النفوذ الخارجي.

المطلب الأول: تطور المنظور الاصلاحي في الصين

لقد ميز الأدب الاقتصادي في توصيفه و تناوله لمجموعة التأثيرات التي تشهدها مجموعة دول أوربا الشرقية و الاتحاد السوفيتي و الدول النامية بين عمليتين الانتقال و التحول ، الأول و هو التحول و الثاني هو الاصلاح ، يشير مفهوم التحول : إلى إعادة الهيكلة للنظامين الاقتصادي و السياسي بشكل مخطط مدروس ، نحو إرساء نظام اقتصادي رأسمالي يستند إلى قواعد اقتصاد السوق بينما يشير مفهوم الاصلاح : إلى تغير في السياسات من شأنها أن تسمح بالأفكار الديمقراطية و النظام الرأسمالي إلى الحد الذي يضمن سيطرة و استمرار النظام القائم سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي ، و من ثمة فإن الاصلاح لا يعني حدوث تغير عميق في النظم القائمة .[68] من هنا و بناءا على هذه المفاهيم نجد أن انتقال الصين إلى اقتصاد السوق تم بالنهج التدريجي في الاصلاح الاقتصادي، على عكس استراتيجيات الانتقال السريع (استراتيجية الصدمات القوية) التي طبقت في دول أوربا الشرقية و بعض الدول الاشتراكية الأخرى على غرار الجزائر، يرى البعض أن هذا المنهج التدريجي الاصلاحي، هو سبب النجاح الصيني لان أسلوب التغير السريع قاسي في نتائجه و المجتمعات لا تستطيع تحمل تبعات ذلك.[69] لكن تفرد الصين في هذا يرجع إلى أن النهج الاصلاحي قديم، و على الرغم من الفكرة السائدة بشكل واسع حول الربط بين برنامج الاصلاح و شخصية " دنج هيساوبينج " فإن الحقيقة تقتضي إلى أن من نبه إلى " برنامج التحديثات الأربعة " هو رئيس الوزراء الصيني السابق " شوين لاي " الذي أعلن عنه في خطاب ألقاه بتاريخ 13 جانفي 1975 و

---

[68] فرحات محمد فايز، "الاقتصاد الصيني رؤية سياسية"، السياسة الدولية، ع123 أفريل 1998، ص 89.

[69] عبد الفضيل محمود، "العرب والتجربة الآسيوية". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 91.

كان آخر خطاب له قال فيه:" إن الصين قررت" : تبني سياسة جديدة و طريق جديد ، يتمثل في برنامج التحديثات الأربعة" :وحددها أنها تشمل : الزراعة ، الصناعة ، التقنيات و الدفاع .[70] غير أن الظهور القوي " لدنج بينج " أحد كبار قيادات الحزب الشيوعي بعد وفاة "ماوتسيتونغ" ثم نجاحه في إزاحة خصومه ، هذا ما جدب المراقبين إلى الشخصية الجديدة التي بدت عظيمة القدرة على ترسيخ أقدامها في حكم البلاد في قترة وجيزة لم تتجاوز العامين منذ وفاة الزعيم الكبير ، و كان أهم ما لفت الانتباه أن الرجل الجديد كان هو ذاته الشخص الذي اصطدم مع "ماوتسي تونع " مرتين ، و في مرتين حساستين من تاريخ الصين ما بعد 1949 ليستبعد من مناصبه في المرتين ثم لا يعود إلى الأضواء من جديد إلا بفضل صلاته مع " شوين لاي " الذي كان الرجل الأقرب إلى "ماو" طيلة حياته أما أسباب الصدام بين "ماو" و "دنج" فكانت تعود إلى معتقدات آمن بها هذا الأخير بخصوص أسلوب التعامل مع النشاط الاقتصادي في البلاد ، فبعد فترة وجيزة من انتصار الثورة أظهر "دنج" ميلا نحو تشجيع المبادرة الفردية ، لتعمل جنبا إلى جنب مع الاقتصاد المخطط ، و كان هو الذي انتقد السياسات الماوية التي أفرطت في قمع هذه المبادرة ، لاسيما في الريف ، و ذلك في مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام و الثورة الثقافية و قد استبعد من مناصبه في هاتين الفترتين و اتهم من "ماو" و رفاقه بأنه من منتهجي الطريق الرأسمالي في الدولة الصينية .[71]

المطلب الثاني: برنامج التحديثات الأربعة:

بعد وفاة " ماو " وفي المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في نوفمبر 1978، طرح برنامج التحديثات الأربعة تكمن أهم بنوده:

- جعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي ، و يرى أحد مستشاري الأمين العام السابق للحزب

---

[70] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 49.

[71] حنان قنديل، " القيم و التنمية في آسيا ...حالة الصين "، السياسة الدولية، ع167، جانفي 2007، ص 15.

الشيوعي ، أن الدول تنقسم إلى أربعة في التعامل مع التغيرات التي تصيب المجتمع الدولي :

سلطة جامدة و اقتصاد جامد : مثل الاتحاد السوفيتي ، حكومات جامدة و اقتصاد مرن مثل النمور الآسيوية ، حكومات مرنة و اقتصاد جامد مثل : الهند ، حكومات حكومات مرنة و اقتصاد مرن و هي : الدول المتطورة و لابد للصين من الانضمام إلى هذه الدول .

- إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة ثم البحث العلمي فأخيرا الدفاع .
- الاصلاحات الحضرية و تقوم على اللامركزية في تسيير المشروعات العامة خاصة المتعلقة بسياسة الأسعار و العمالة .
- إعادة هيكلة قطاعات الانتاج ،باقرار المسؤولية العائلية ، تقرر هذا في سنة 1980.
- منح المؤسسات الادارية درجة من الاستقلالية عن سيطرة بيروقرطيةالحزب .
- تسهيل قنوات التجارة الخارجية ، بتخفيض الرسوم الجمركية .
- السعي للانضمام إلى الهيئات و المؤسسات المالية و التجارية الدولية .
- تشجيع المرافق السياحسة و الشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق .
- في عام 1992 أصدرت الدولة مجموعة من اللوائح الخاصة بانشاء الأسواق المالية الصينية .

لقد أعطت هذه الاصلاحات ثمارها منذ البداية حيث بلغ الناتج الصيني القومي في سنة 1980 : 13 بالمائة . لقد أدت تلك السياسة إلى تخصيص 14 مدينة ساحلية في عام 1984 لهذا الغرض و الاعلان رسميا عما يسمى " استرتيجية التنمية الساحلية " في عام 1988 ، و قد رافق ذلك التشجيع النشيط لتدفقاترأس مال

الأجنبي المباشر نحو تلك المناطق ، من خلال المعاملة التفضيلية و الحوافز المالية .[72] و قد استفاد واضعوا برنامج التحديثات الأربعة من بعض المزايا في الاقتصاد الصيني و التي يمكن تلخيصها في :

- وفرة اليد العاملة الرخيصة ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر السلع الصينية أمام المنافسة العالمية مثل ما هو موجود حاليا .
- تنامي الاستهلاك الداخلي بسبب ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن الصيني.
- ارتفاع معدل الادخار لدى المواطن الصيني و الذي يصل إلى 30 بالمائة الأمر الذي يشجع دورة الاستثمار من ناحية .
- القدرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية ، إذ أن الصين تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عام 1992 .
- الدور الطي يمارسه الصينيون في الخارج في مجال ربط اقتصاد الصين باقتصاديات الدول التي يعيشون فيها ة بخاصة الدول التي يعيش فيها عدد كبير من الصينيين .[73] يتضح هذا أكثر في دول جنوب شرق آسيا ففي ماليزيا يمتلك 30 بالمائة من السكان ذوي الأصول الصينية 65 بالمائة من الاقتصاد الماليزي ، و في تايلاندا يبلغ ذوي الأصول الصينية 10 بالمائة من السكان و يملكون 60 بالمائة من الاقتصاد و ينحصر ذلك على عموم دول جنوب شرق آسيا.

المطلب الثالث : الدور الخارجي في الاقتصاد الصيني :

بالرجوع إلى برنامج التحديثات الأربعة نجد أن من بين المبادئ الرئيسية في هذا البرنامج هو التسهيل في المعاملات التجارية الدولية ، حيث و بعدما تبنت الصين في عهد حكم "ماو" نوعا من الانغلاق في علاقاتها التجارية العالمية ، فقد بلغ

---

[72] عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 92.
[73] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 62-63.

نصيب الصين من التجارة الدولية عام 1955م 1.4 بالمائة ولكنه تراجع إلى 0.4 بالمائة سنة 1975 ، أي قبل تطبيقهذاالبرنامج الاصلاحي ، لكن بعد تطبيق البرنامج ارتفعت تجارة الصين الدولية خلال الفترة الممتدة بين 1989 إلى 1996 بنسبة 245 بالمائة .[74]

يتضح الدور الذي يلعبه العامل الخارجي في الاقتصاد الصيني في:

أ/ الاستثمارات الأجنبية: ما يميز الصين في هذا العامل أنها اعتمدت على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بسبب مجتمعات الأعمال في جنوب شرق آسيا، في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي، " فهونغ كونغ " ضلت المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرها " هونغ كونغ" و "مكاو".[75]

إن نصيب صيني الخارج العالية من اجمالي الاستثمارات في بلدها الأم الصين ، يترتب عنه نتائج سياسية ، تتمثل في تعميق ارتباطهم بالوطن الأم (الصين الكبرى) و فتح المجال أمام نفوذ سياسي و اقتصادي للصين في هذه الدول بالأخص إذا أخذنا في الاعتبار بأن صيني الخارج يمتلكون ما بين 1.5إلى 2 تريليون دولار سنة 1999.[76]

و يشير تطور و نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين إلى ذلك ، حيث نجد في المرحلة الأولى للانفتاح من 1978–1982 و التي تعد المرحلة التجربية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، تم تدفق 6.69 مليار دولار ، أما المرحلة الممتدة من 1982–1991 ظلت الصين في مرحلة توسيع كبير في مجال اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، رافق ذلك الاستكمال التدريجي للقوانين المكملة للاستثمارات ، إذ تم تدفق 16.7 مليار دولار و خلال المرحلة الممتدة بين 1992–1995 التي تعتبر مرحلة نمو متسارع للاستثمارات الأجنبية المباشرة 170 مليار دولار ، أما المرحلة الممتدة

---

[74] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 77-78.
[75] عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 92.
[76] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 72.

من 1996 إلى اليوم ، فقد عرفت بالتنسيق الهيكلي لاستخدام الاستثمارات الاجنبية ، حيث تم التركيز على الكفاءة و النوعية بدل الكمية و لعل ما يميز حقبة التسعينيات عن الثمانينيات ، تركز على الصناعات البسيطة و الخدمات القصيرة الأجل .[77]و واصل تطور الاستثمار الأجنبي ، حيث ذكر التقرير السنوي للبنك الدولي أن اجمالي هذه الاستثمارات ، ارتفع إلى 46.8 مليار دولار بعد موافقتها على 28 ألف مشرع أجنبي خلال عام 2002 و ذلك بزيادة قدرها 34 بالمائة عن السنة السابقة بالاضافة إلى الاستثمارات التعاقدية التي بلغت 75.6 مليار دولار بزيادة 20 بالمائة خلال الفترة نفسها ، و توقع تقرير البنك أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة جادبة للاستثمارات الاجنبية ، قبل نهاية العقد الحالي .

ب / المناطق الاقتصادية الخاصة : لقد انطلق الدور و الاستثمار و التحول المباشر في الصين من المناطق الاقتصادية الخاصة الموجودة على السواحل ، و كان إنشاء هذه المناطق منذ نهاية السبعينيات، و تم النظر إليها على أنها محدودة النطاق و التخصص ، لتوفير المهارات اللازمة التي تحتاج إليها البلاد –هذا في البداية– لمن فينا بعد أعلنت السلطات بأن المناطق الاقتصادية الخاصة تعتبر جزءا من الاستراتيجية الشاملة لتحديث البلاد ، باعلان حزمة من الحوافز الاستثمارية كتبسيط القيود الادارية و الاستقلال النسبي لسلطات التخطيط المحلية و الاتصال المباشر بين وحدات التخطيط المركزي و و المحلي ، بحلول 1984 أعلنت السلطات أن مجموعة الحوافز الممنوحة أقل مما يجب ، و بادرت بحوافز جديدة لهذه المناطق . إن قيام المناطق الاقتصادية الخاصة أعطى للصين قاعدة متقدمة لاستخدام مهارات إدارية جديدة و بالتالي تعتبر هذه المناطق الاقتصادية الخاصة كمختبرات تجريب لإدخالها إلى عموم الصين ، و من جهة للحفاظ على الثقافة الصينية و حصر التأثيرات على هذه المناطق .

---

[77] عبد الفضيل محمود ، مرجع سابق، ص 98-99.

ج / مشكل الطاقة في الصين : بعد أن كانت الصين حوالي 25 بالمائة من انتاج النفط الوطني سنة 1985 ، إلا أنها منذ سنة 1990 تحولت إلى دولة مستوردة لحوالي 600 ألف برميل يوميا سنة ، و طبقا امنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي "آيباك" فإنه سيرتفع الاحتياج الصيني إلى 3 ملاين برميل يوميا عام 2010 و هو ما يساوي 9 بالمائة من استراد آسيا إلى جانب ما تحتاجه "هونغ كونغ" و "تايوان" يجعل اجمالي استراد الصين الكبرى يصل إلى حوالي 28 بالمائة . من استراد آسيا في نفس السنة و بحلول 2025 يتوقع أن تستورد الصين ما يعادل سبع ملاين برميل في اليوم ، علما أن الاحتياطات النفطية الصينية تمتلك أهم بديل و هو الفحم الحجري ، إذ يوفر 75 بالمائة من حاجة البلاد من الطاقة و تعتبر أكبر بلد منتج لهذه المادة ، كذلك يوجد بديل و هو الطاقو النووية ، لكن الصين تبقى تعتمد على النفط كمصدر أساسي للطاقة ، هذا ما يجعل الاقتصاد الصيني في خطر ، لأن مجمل الاحتياطات النفطية في العالم ، و بخاصة في الدول الكبرى في الشرق الأوسط تعرف توتر و سيطرة الولايات المتحدة عليها .[78]

انطلاقا من المحددات الاقتصادية السابقة نجد أن الاقتصاد الصيني يتأثر و يؤثر في العلاقات الصينية الدولية ، و بالتالي فهو محدد رئيسي في قوة و صعود الصين العالمي و البداية من المحيط الاقليمي و جنوب شرق آسيا التي تعتبر الأسهل أمام الصين ، حيث و بكشف النظر إلى طبيعة الصعود الصيني ، نجد أنه انطلق من عدة دعائم و ذلك على المستوى المحلي و الاقليمي ، فعلى المستوى المحلي نجحت في اخراج خمس سكان العالم من الفقر و هذا وفقا لإحصائيات 2005 التي بلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة ، كما بلغ الناتج الصيني الاجمالي 8.158 تريليون دولار بمعدل نمو بلغ لنفس العام 9.2 بالمائة كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 6200 دولار أمريكي .[79] حتى العامل الاقتصادي المحلي انعكس

---

[78] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق ص 80-82.

[79] محمد خديجة عرفة، " الصعود الصيني و سياسة حسن الجوار " ، تاريخ الاقتباس : 10 فيفري 2015 .

على المستوى الاقليمي في جنوب شرق آسيا و حتى خارج هذه المنطقة ، حيث نجد أن كوريا الجنوبية بدأت بعد عام 1992 في تمتين العلاقة الاقتصادية أكثر مع الصين ، بعد إقامة العلاقات السياسية معها ، بالاضافة لبقية دول الجوار الجغرافي. لقد ربط الاقتصاد في الصين بالبحث العلمي و أصبحت الحكوماتالصينية المتعاقبة تخصص مبالغ مالية هامة لهذا الجانب خاصة أن الصين تختلف من حيث التضاريس ، المناخ ، الثقافة ، الموارد الطبيعية ، هذا ما جعل من ضرورة البحث العلمي الذاتي مسألة أساسية لايجاد حلول للمشاكل الموجودة ، حتى أصبحت الحكومة الصينية تخطط لتخصص 205 من الناتج المحلي سنة 2020 للبحث العلمي و هي نسبة مرتفعة عالميا و أصبح يطلق على هذا البرنامج " تنمية البحث العلمي و التقني " ، و هذا بربط البحث العلمي بالتنمية الخاصة و الشاملة .[80]

المبحث الرابع : المحدد الاستراتيجي

يعتبر المحددالاستراتيجي هو المعبر عن بقية المحددات الداخلية في السياسة الخارجية و المحدد الأساسي في هذه الدراسة ، و بالتالي سنولي أهمية لهذا المحدد ، من هذا المنطلق سندرس أصول الفكر الاستراتيجي الصيني و الدور الداخلي للمؤسسة العسكرية ، ثم واقع هذه المؤسسة في ظل الاصلاحات الصينية منذ 1978 لنصل إلى تركيبة للاستراتيجية الصينية في العالم و الجوار الجغرافي و جنوب شرق آسيا بالأخص.

المطلب الأول : تطور الفكر الاستراتيجي الصيني :

يعتبر تاريخ الصين أطول تاريخ ممتد في العالم ، لهذا السبب فإن أصول الفكر الاستراتيجي قديمة ، عميقة ، و متواصلة في التأثير بمعنى أن الأصول الحالية

---

[80] وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 83 .

ترجع في الفكر الحديث و بهذا فهي تشكل الاختلاف الصيني عن العالم في الرؤية الجيواستراتيجية.[81]

تتمثل أصول الفكر الاستراتيجي الصيني في :

أ/ الفكر الاستراتيجي "لصن تزو": يعتبر "صن تزو" ، أول مفكر استراتيجي في التاريخ بالمفهوم العصري للكلمة ، وهذا للأفكار التي جاء بها في كتابه " فن الحرب " و لو أن المفكرين الغربيين يرجعون أصول الفكر الاستراتيجي إلى المفكر الألماني "كلاوزويتش" لكن و بالرجوع إلى التاريخ الصيني نجد أن "صن تزو" قد سبقه ب 2000 عام ، هذا الأخير و الذي يتطرق إلى التكتيك في الحروب و كيفية ربح المعركة رغم نقص المعدات ، و هذا بالتخطيط للمدى البعيد ، إذ يتكلم عن العمليات اللوجستيكية ، و الدعم الذي تتلقاه الجيوش النظامية في العمليات ، يعتبره أساسي في بقاء و غلبة الجيوش ، كذلك يعتبر أن الجوسسة و هي المهمة الأساسية للمخابرات بالمفهوم العصري ، عماد أي تحرك عسكري ، و هذا بتزويد الجيش بالمعلومات ، بهدف اختراق العدو. إن قوة فكر "صن تزو" ترجع إلى أنه لم يكن منظرا للاستراتيجية فقط و لكن كممارس لها ، لأنه جرب في الواقع خاصة أثناء الحروب بين مختلف مناطق الصين حتى أن "صن تزو" يربط الاقتصاد و الحروب ، حيث يعتبر أن الموارد و الأوضاع الاقتصادية للدولة لها تأثر في طول الحرب ، و هنا يخرج مفهوم الاستنزاف و الذي يعمل ضرب الاقتصاد كأساس لربح الحرب.

ب / "ماوتسيتونغ" و تطور مفهوم الحرب الشعبية :

لقد انطلق الفكر الماوي من المحدد السكاني و الايديولوجي الذي تمتاز به الصين إبان قيام الثورة ، و هكذا أثرت الخلفية التنظيمية لهؤلاء الثوار على الجيش الصيني من أجل التحرير ، و امتدت هذه الأفكار و التقاليد بعد الثورة و تحولت إلى عقائد ، لكن الجانب السلبي يتمثل في : ضعف التنظيم ، و الاهتمام بالكم عوض النوع ، و

[81] زبغنيوبريجنسكس، "رقعة الشطرنج الكبرى"، ترجمة : أمل الشرقي ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،1999 ، ص 196-197.

دور العقائد الايديولوجية بدل الاحترافية ، و هيمنة الجيش على الحياة العامة ، حتى أن المجتمع تقريبا تحول إلى جيش ، و حتى السكان الغير منخرطين فيه ينخرطون في تنظيمات شبه عسكرية ، و بهذا تشكل التراث الفكري "لماوتسيتونغ".[82]

يتبين الفكر الماوي في المفاهيم التالية :

إن طبيعة الحرب لدى "شعبية" فقد عمل على تجييش الشعب الصيني بكامله تقريبا ، و تشكيل تنظيم عسكري يضم أكبر عدد ممكن من السكان ، هذه الفكرة ترجع إلى العدد الكبير لسكان الصين ، و ضعف بقية العناصر الأخرى كالعتاد و التنظيم ، لأن الصين لم تكن متطورة بل تحت الاستعمار ، من هنا أصبح العدد عامل موازن للعوامل الأخرى ، لكن "ماو"لا يكتف بالعامل العددي بل يدعمه بعامل "حرب العصابات" ، و هذا يرجع إلى القدرات التكنولوجية التي كانت تتمتع بها الجيوش المستعمرة ، و لهذا لابد من الابتعاد عن أسلوب المواجهة المباشرة و الدخول في حرب العصابات و ربط هذا العامل "بطول المعركة" لغرض الاستنزاف خاصة في القدرات البشرية التي كانت الصين تتمتع بها .

من هنا نجد أن الفكر الماوي متشبع بالفكر الثوري يضاف إلى ذلك المحدد السكاني للصين كقوة موازية للقدرات التكنولوجية للدول الاستعمارية. لقد استمر التطور في الفكر الاستراتيجي ، لكن مع الحفاظ على الأساس الفكري العام و هذا بعد اكتشاف أن الحرب الشاملة و الشعبية لم تعد لها فائدة ، إذ أصبحت الصين تهتم بالحرب المحدودة و النوعية في الأسلحة و انضباط الجيش و احترافيته .

المطلب الثاني : الاصلاحات و الاستراتيجية الصينية بعد "ماوتسيتونغ" :

لقد تعرضت المؤسسة العسكرية في ظل الاصلاحات إلى إعادة الهيكلة حيث شرع "دنج هساوبنج" في تقليص عدد الجيش في حدود المليون ، كان منهم قرابة النصف ضابط من الذين تم الاستغناء عنهم حيث بلغ عدد الضباط الذين تم الاستغناء عنهم

---

[82] وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 188 .

حتى عام 1985 حوالي 880 ألف ضابط ، كما أعلن عن نيته في تخفيض عدد الضباط العسكريين في الهيئات المركزية ، بنسبة تتراوح بين 20–50 بالمائة ، و واصل "جيانغ زيمن" هذه الخطوات فقام بتغير معظم الجنرالات الذين تجاوز سنهم 65 سنة ، كذلك تم خفض عدد الجيش في المرحلة الثانية من 1997–2000 بنصف مليون جندي تنفيذا لقرارات مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس عشر . هذا من ناحية العدد أما من الناحية الكيفية فقد أعطت الاصلاحات للتعليم أهمية كبرى فنجد أن نسبة من يحملون شهادات مدرسية كان 3 بالمائة سنة 1982 ثم قفزإلى 60 بالمائة سنة 1985 ثم إلى 82 بالمائة سنة 1986 هذا ما يبرز حجم التغيرات التي حدثت في الجيش الصيني نتيجة الاصلاحات من الناحية الكمية و النوعية .[83]

إن عملية الاصلاح مست الوظائف العسكرية حيث أصبح دور اقتصادي بارز و منظم عكس المرحلة السابقة للإصلاحات و يمتلك الجيش الصيني حوالي 20 ألف شركة يبلغ اجمال الناتج السنوي للجيش 7.5 مليار دولار سنة 1995 ، لقد كان الدافع في تحول هذا الجيش هو الاختبارات التي تعرض لها ، منها التخلي السوفياتي عن برنامج تطوير التسلح الصيني سنة 1959 ، و الحضر الغربي بعد أحداث 1989 ، بهذا نجد أن المؤسسة العسكرية اصبحت مؤسسة اقتصادية بامتياز ، حيث تشغل حوالي مليون فرد و هي المؤسسة العسكرية الوحيدة مع المؤسسة العسكرية اليابانية في شرق آسيا التي بامكانها أن تصنع مختلف أنواع الأسلحة.[84]

المطلب الثالث : دور الجيش في السياسة :

قبل التطرق إلى دور الجيش نتطرق إلى البنية و هيئات صنع القرار في المؤسسة العسكرية و هي :

---

[83] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 83-132.

[84] وليد سليم عبد الحي، المرجع نفسه، ص 83.

أ/ اللجنة العسكرية المركزية : و تعتبر الهيئة المركزية هي التي تعمل على صياغة جميع سياسات التحديث ، و ترتبط بالمكتب السياسي للحزب ، و هو ما يجعل منها سلطة الوصل بين الجيش و الحزب ، و هذه الهيئة تتكون من هيئات فرعية هي : هيئة الأركان ، الدائرة السياسية العامة ، الدائرة اللوجستيكية .

ب / مجلس الحكومة : و يشرف على الشركات التي لها علاقة بالجيش .

ج/ وزارة الدفاع : و هي السلطة المدنية المسؤولية عن القوات العسكرية .

هذا بالاضافة إلى الهيئات نجد أن الحزب يسيطر على اللجنة العسكرية المركزية و التي تتولى قيادة الجيش ، إذ أن رئيس اللجنة هو رئيس الدولة و اللجان الحزبية للحزب هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش .

أما من ناحية القدرات التسليحية الصينية ، نجد أن الصين و مقارنة مع الدول ذات العلاقة بالتنافس الدولي ، في مناطق النفوذ الصينية التقليدية ، فهي قوة متساوية مع هذه القوى من حيث الأسلحة التقليدية ، لكن في مجال القوة غير التقليدية فهي قوة متوسطة ، نجد تفوق الصين في عدد الجيوش عالميا مقارنة مع القوى العالمية الفاعلة ، لكن الفارق تصنعه القوة النووية هناك فارق كبير بين الصين و بين الولايات المتحدة الامريكية و روسيا الاتحادية و هذا ما يؤثر في التوجه الصيني في السياسة الخارجيةو بالاخص في المناطق التقليدية للنفوذ. و لعل القدرات النووية الصينية هي التي تحمي المنظور الاستراتيجي الصيني و التوجه الذي سنتناوله فيما بعد ،بحيث نجد أن الزعيم الصيني السابق "دنج ساو بنج " عبر على ضرورة امتلاك السلاح النووي حيث قال :"كذلك توجد أحداث واقعية دعمت توجه الصين نحو امتلاك السلاح النووي هي :

- تهديد كل من الولايات المتحدة و بريطانيا باستخدام السلاح النووي و هذا بطريقة ضمنية و في سنة 1985 تم الكشف عن وثيقة بريطانية جاء فيها أن

القادة العسكريين للولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، نيوزيلندا و النمسا ، قد اتفقوا قبل أكثر من 30 سنة عن احتمال استخدام الأسلحة النووية .

- إعلان الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" عام 1955 أن بلاده ستستخدم السلاح النووي ، إذا اندلعت حرب في الشرق الأقصى .[85]
- عندما قصف الجيش الصيني إحدى الجزر القريبة من تايوان سنة 1958 وقع الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" وثيقة تنص على احتمال استعمال الاسلحة النووية ردا على القصف الصيني ، كما تعرضت الصين إلى تهديدات مشابهة سنوات 1961 ، 1968،1970.
- حدوث الاشتباكات على الحدود الصينية السوفياتية سنة 1965 ، أعلن عل إثرها قادة الكريملين عن عزمهم توجيه ضربة نووية وقائية ضد بكين .

انطلاقا من هذه الأسباب المباشرة و أخرى غير مباشرة ، نجد بأن امتلاك السلاح النووي كان أولوية للدولة الصينية ، و ذلك لتحقيق الأمن و الردع المتبادل النسبي و ليس المؤكد خاصة مع تخلي الاتحاد السوفياتي عن تطوير البرنامج النوي الصيني ، و الحضر العسكري الغربي ، لقد أعطى هذا السلاح للصين مكانة خاصة في المجتمع الدولي و بالتالي دخول الصين في النادي النووي ، و الرجوع إلى مجلس الأمن ، و الحصول على المكانة الاقليمية و الدولية .

المطلب الرابع : الرؤية الاستراتيجية الصينية العالمية :

قبل 500 عام كانت الصين في أوج قوتها و مجدها ، بينما كانت الولايات المتحدة الامريكية و روسيا ضعيفتين و مشغولتين في مسألة بقائهما ، واستمرت الصين متفوقة على الغرب حتى القرن السادس العشر ، و شعر الصينيون بأن بلادهم "المملكة الوسطى" هي مرطز العالم ، و أن الأجانب هم "همج" و "برابرة" و استمر

---

[85] عبد العزيز حمدي "قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا" ، السياسة الدولية ، ع145 ، 2001 ، ص 75 .

الوضع حتى تعرضت الصين إلى الاستعمار الخارجي ، و بهذا الاستعمار تعرضت إلى إذلال تاريخي و البداية كانت بحرب الأفيون و التدخل الياباني . لقد شكلت هذه المفارقة بين المرحلتين ، الأساس الفكري للرؤية الصينية في العالم .[86]

سنركز في تناول هذه الرؤية على مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، نجد أنها ترجع بالاضافة إلى ما سبق من محددات تاريخية قديمة إلى ظروف آنية تتمثل في :

- إن فشل الاتحاد السوفيتي ، شكل صدمة سياسية للنظام الصيني في طبقات المجتمع خاصة المفكرين و الطلبة ، لكن بقية الفئة الأساسية و هي الفلاحين 70 بالمائة من السكان لم تتأثر بهذا الحدث .
- إن زوال الاتحاد السوفياتي يعني زوال المثلث الاستراتيجي ، و بالتالي انكشاف الصين أمام المحور الغربي ، و زوال اللعب في وسط التيار .
- اندلاع الصراعات و النزاعات في مناطق وسط آسيا و كان لهذه النزاعات تأثير على الصين في مناطقها الغربية و الشمالية .
- التقدم الاقتصادي و محوره الاقتصاد و العلم و البحث التطويري في مجالات التنمية هي العوامل الحاسمة و المؤثرة مباشرة على سياستها الخارجية هي :
- رغم أن دول أوربا الشرقية تواجه مصاعب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فإن منطقة آسيا الباسيفيكي تشهد استقرارا سياسيا نسبيا ، بمعنى أن الاصلاحات تسير وفق الطريق المطلوب ، مع بعض الأخطار كالحرب الأفغانية و النزاعات الحدودية مع الهند و دول جنوب شرق آسيا و اليابان.
- تحولت المنافسة إلى اقتصادية ، و تراجع العامل العسكري في حسم القضايا مع الصين ، من هنا فإن أولويات السياسة الخارجية الصينية هي الاقتصاد و الاصلاحات ، و هنا نلاحظ تغير المرتكزات ، مع أن هذا التغير بدء قبل

---

[86] المرجع نفسه ص 74.

نهاية الحرب الباردة .[87] من هذه المعطيات نجد أن الصين تقوم في سياستها الخارجية على ثلاث أولويات كبرى ، حيث يرى البروفيسور "مي زاهونج"رئيس مركز بحوث التنمية التابع لمجلس .

الفصل الثالث:

آليات تطبيق الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا.

[87]عومار بلحربي ، مرجع سابق ، ص 34 .

المبحث الأول: المطالب الصينية في جنوب شرق اسيا

قبل التفصيل في المطالب الإقليمية الصينية في منطقة جنوب شرق اسيا نجد ان الصين وفي نظرتها العامة الى جنوب شرق اسيا تتشكل من كونها هي القائد الطبيعي لعموم اسيا وجنوب شرق اسيا على الأخص واليوم نرى ان الصين تمتلك من الإمكانيات ما يجعلها تتبوا مكانة القائد الطبيعي لهذه المنطقة في المستقبل،ولو بطريقة المشاركة مع القوى الفاعلة في المنطقة كاليابان .

هذه السيادة الإقليمية تنطلق من بحر الصين الجنوبي والذي بإمكان الصين الصين السيطرة عليه وابعاد أي قوى معادية عن هذا البحر انطلاقا من السيطرة عليه يتسنى للصين التغلغل في شرق اسيا ،لعل المطالب الصينية تتعدد في جنوب شرق اسيا لكن سنركز على المطالب الأساسية والتي تشكل الأساس للدور الصيني في جنوب شرق اسيا وبالاساس السياسة المستقبلية للصين في المنطقة والذي يعتبر المفتاح للصعود العالمي الصيني .

المطلب الأول : إعادة توحيد الصين من خلال مسألة تايوان

سنة 1894 انفجرت الحرب الصينية اليابانية لتضطر حكومة كينغ بعد سنة من ذلك بمقتضى معاهدة شيمونوزيكي إلى التخلي عن طايوان لصالح اليابان الذي استمر احتلاله لها إلى غاية سنة 1945 و انتهاء الحرب العالمية الثانية أي لمدة خمسين سنة لم تكن كافية لمنع استمرار التقاليد الصينية في التطور الاجتماعي لطايوان .

كل ذلك يؤكد الانتماء الصيني للهوية الثقافية الطايوانيةالتي حتى وان ساهم اليوم التطور الاقتصادي و الديموقراطيوالتاثير الثقافي الغربي في رسم صورة جديدة لها الا انها تبقى منتمية للعالم الصيني باعتراف الباحثين والمثقفين التايوانيين انفسهم،خاصة وان 97%منهم هم اليوم من اصل صيني.

تتمثل هذه الاعتبارات الجغرافية والاستراتيجية في كون تايوان التي تبلغ مساحتها 36الف كلم^2 واقعة على بعد 230كم من الصين القارية وسط بحر الصين محتلة بذلك موقعا استراتيجيا يسمح لها بالتحكم في الطرق المؤدية الى اليابان من الشمال، الى أرخبيل سبراتلي والمضائق الاندونيسية من الجنوب، بينما تغطي سواحلها الشرقية على الباسيفيك الشمالي.[88]

---

[88]عومار بلحربي.مرجع سبق ذكره،ص61.

ان الموقع الاستراتيجي الذي تحتله تايوان في منطقة تعمل الصين على الهيمنة عليها يجعل من الصعب عليها ان تقبل بإمكانية ان تعلن تايوان استقلالها وان تقيم علاقات ضيقة مع العالم الغربي عامة ومع الولايات المتحدة الامريكية خاصة والتي تعتبرها الصين الخطر الثقافي، الاقتصادي، السياسي والعسكري الرئيسي.

اكثر من ذلك، فان لتطور الوضع السياسي بتايوان اثارا مباشرة على السياسة الداخلية للصين، اذ ان عدم التحكم في التطور السياسي لتايوان يعني تشجيع النشاطات الانفصالية في التيبت، الكسينجيانغ ومنغوليا الداخلية، اذ يحللون مسالة استقلال تايوان في اطار نظرية الدومينو مثبتين ان إضاعة اية قطعة من الإقليم سيؤدي الى اضاعته كله.[89]

إضافة الى هذا لا بد من إعادة التأكيد على ان تايوان تبقى بالنسبة للصين احد اهم رموز الإهانة التاريخية التي تعرضت لها الصين في القرنين 19 و 20 من طرف قوى استعمارية اجنبية مما يجعل استرجاع سيادتها عليها مسالة لرد الاعتبار.

لقد بدات المسالة التايوانية بلجوء الوطنيين الى جزيرة تايوان بعد اعلان جمهورية الصين الشعبية يوم 01اكتوبر 1949.

تم الانتقال الى مرحلة جديدة بعد تصريح شانغهاي يوم 27 فيفري 1972 الذي اعترفت بموجبه الولايات المتحدة بوجود صين واحدة تعتبر تايوان جزءا منها لكن دون الاعتراف بسيادة الصين عليها والذي لم يتم الا سنة 1978 بعد تطبيع العلاقات بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية ، وهو الاعتراف الذي شكّل حذثا هاما في مسار تحويل مسالة تايوان الى مسالة صينية داخلية وذلك بطرد تايوان من ساحة العلاقات الدولية والذي بدا يوم 25 أكتوبر 1971 باعطاء مقعد جمهورية الصين (تايوان) في منظمة الأمم المتحدة لجمهورية الصين الشعبية والذي

[89]Christensenthomas.f."chineserealpolitik".foreign affairs.volume75.n5.sep_oct1996.pp37_52.p46.

تبعه قطع 46دولة من 1971الى 1979 لعلاقاتها الدبلوماسية مع تايوان ،أهمها اليابان يوم 29سبتمبر 1972 والولايات المتحدة الامريكية يوم 01 جانفي 1979.

تم بعد ذلك سنة 1981 اقتراح مشروع لإعادة التوحيد على تايوان، ثم اقتراح صيغة "دولة واحدة، نظامان" سنة 1983 والتي تمنح لتايوان درجة معينة من الاستقلالية، الا ان الاقتراحين رفضا رفضًا قاطعا من طرف الحكومة التايوانية التي تبنت سياسة "اللاءات الثلاث" والمتمثلة في رفض أي اتصال، أي تفاوض، واية تسوية معتبرة تايوان الممثل الوحيد للصين.

الى جانب تحرير تنقل الأشخاص منذ أكتوبر 1987،عملت تايوان على تحرير التجارة بينها وبين الصين، وتم تسريح التجارة غير المباشرة بينها وبين هونغ كونغ ابتداء من ماي1987، ثم فتح مواصلات بريدية بينهما سنة 1989.

وعلى صعيد الاتصالات السياسية فقد قبلت تايوان في ماي 1989بعث ممثل رسمي منصف عال ممثل في شخص وزيرة الخارجية شيرلي كيو الى الندوة السنوية للبنك الاسيوي للتنمية وفي شهر ماي 1990اقترحت تايوان على الصين فتح مفاوضات بين الحكومتين مما شكل اعترافا ضمنيا بحكومة الصين الشعبية التي رفضت الاقتراح، مقترحة بدورها مفاوضات بين الحزبين الحاكمين، الامر الذي لم يمنع تايوان من انشاء "مؤسسة المبادلات عبر مضيق تايوان" المكلفة بلعب دور الوسيط بين الحكومة الوطنية وسلطات الصين الشعبية ، والتي انتقل وفد منها الى بكين 1991 وتمكنت من الوصول الى عقد اول دورة محادثات بين الضفتين في سنغافورة في شهر افريل 1993تم على اثرها التوقيع على أربعة ملفات من طرف كوشين فو وهو عضو مهم في الكومنتونغ، وهوانغداووهن مقرّب من الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني جيانغ زيمين؛ تعلقت هذه الملفات بالمبادلات الاقتصادية، العلاقات العائلية، البريد واقامة علاقات دورية بين المنظمتين نصف الحكومتين المكلفتين بخلق نقاش حول إعادة التوحيد وهما من جهة الصين الشعبية "جمعية

العلاقات بين ضفتي المضيق"، ومن جهة تايوان "مؤسسة المبادلات بين ضفتي المضيق ".

لقد عارضت الصين السياسة التايوانية الهادفة الى خلق كيانين سياسيين والحصول على اعتراف دولي بصينين اول بالصين وبتايوان.وهكذا وعلى صعيد العلاقات متعددة الأطراف، فحتى وان تمكنت تايوان من دخول بعض المنظمات الدولية كالبنك الاسيوي للتنمية او ملتقى التعاون الاقتصادي لاسيا الباسيفيك APEC،فان بكين عارضت وباستمرار وضعها كعضو كامل الحقوق؛ وهكذا وفي قمة ملتقى التعاون الاقتصادي لاسيا الباسيفيك المجتمعة في سياتل سنة 1993، فان الحكومة ببكين ضغطت على الولايات المتحدة الامريكية كي لا تمثل تايوان بوزيرها الأول ، وذلك ما تم فعلا اذ لم تمثل الا من طرف رئيس مجلس التخطيط والتنمية ، كما عارضت بكين سنة 1992قبول تايوان كعضو في اللغات GATT،كذلك وحين حاولت تايوان سنة 1993العودة الى منظمة الأمم المتحدة ،فان بكين عارضت ذلك بشدة رافضة تسجيل هذه المسالة في جدول اعمال الجمعية العامة.[90]وتمكنت من اقناع الولايات المتحدة الامريكية بالاستجابة لمطلبها، اذ صرح نائب سكرتير الدولة الأمريكي المكلف بالمنظمات الدولية في سبتمبر 1995 خلال ندوة صحفية بواشنطن قبل انعقاد الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة:" ان الولايات المتحدة الامريكية مستعدة للنظر في كل اقتراح يتعلق بمنح طايبي مقعدا في الأمم المتحدة شرط ان يكون هذا الاقتراح نتاج اتفاق بينهما .[91]ان مايجب التأكيد عليه هو تصميم كل طرف على موقفه فتايوان تلرفض أي توحيد دون تطبيع مسبق للعلاقات مع الصين الشعبة ودون صبغة ديموقراطية للنظام الشيوعي، واذا كان شرطا ملزما فانه مشروط باتفاق حول وقف القتال التزام بكين بعدم اللجوء الى القوة ضد تايوان. ان ما تريده تايوان هو اعتراف الصين الشعبية بها ككيان سياسي مساو لها والوصول

---

[90]Mengin. "L'Impasse Diplomatique Sino_Taiwanaise".op.cit.p 153.

[91] Geoffroy Claude : " Taiwan: Un statut àGèométrievariable".politique Internationale .n70.hiver1995_1996.pp227_285.p282.

الى التوحيد حسب صيغة" بلد واحد، كيانان سياسيان" وهو الامر الذي ترفضه بكين جملة وتفصيلا وذلك بتصميمها على إعادة التوحيد في اطار صيغة "بلد واحد، نظامان" وتحويل العلاقة بين الكيانين الى علاقة حكم مركزي بمقاطعة شانها شان هونغ كونغ بعد 1997او ماكاو بعد1999، لكن مع تنازل جوهري رغم ذلك وهو السماح لتايوان بالاحتفاظ بجزء من قوتها المسلحة .

في جانفي 1995، اقترح الرئيس الصيني جيانغ زيمين مشروعا لتقويم مسار إعادة التوحيد يتضمن:1_فتح مفاوضات حول تايوان شرط الاعتراف المسبق بوحدة الصين وتقديم دعوة للمسؤولين التايوانيين للانتقال الى الصين الشعبية للتفاوض.2_ التصريح الذي يعلن ان" الصينيين يجب الا يحاربو إخوانهم الصينيين .لكن ورغم استعداد الرئيس الصيني للتفاوض الا انه اكد على رفض بيكين التخلي عن اللجوء الى القوة ضد تايوان في حالة استقلالها او تعرضها لتدخل اجنبي.

ان الوضع في مضيق تايوان ليس فقط نتاج المواجهة بين بيكين وطايبي، ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية، والتي تتمتع بتفوق عسكري واضح امام الصين الشعبية،حيث تلعب في المسالة التايوانية دورا ذا أهمية قصوى، اذ ان تايوان لم تكن لتقاوم الصين وتصمد لولا الحماية الامريكية التي تاكدت خلال ازمة الصواريخ سنة 1996، اذ كان رد الفعل الأمريكي متوافقا مع لائحة العلاقات مع تايوان الذي صادق عليه الكونغرس سنة 1979والذي ينص على ان كل " محاولة تهدف الى تحديد مستقبل تايوان بوسائل غير سلمية بما فيها المقاطعة او الحصار، ستعتبر تهديدا للسلام والامن في منطقة الباسيفيك الغربي، وستشكل انشغالا خطيرا للولايات المتحدة الامريكية.

عموما، لم يكن بالإمكان تصور موقف امريكي اقل تشددا خلال هذه الازمة خاصة وان الولايات المتحدة الامريكية تلعب من جهة أخرى في هذا الاطار مصداقيتها الاستراتيجية في منطقة الباسيفيك خاصة في اتجاه اليابان.

يعترف الكثير من التايوانيين ومنهم ضباط في الجيش التايواني بان إمكانية مخاطرة الولايات المتحدة الامريكية باستخدام القوة في وجه الصين لحماية تايوان هو امر مشكوك فيه خاصة ان الهدف يبدو بعيدا عن المصالح المباشرة للولايات المتحدة الامريكية.

ان مسالة تايوان تبقى مركز اهتمامات الصين الاستراتيجية بالنسبة للصين، وهي اهم نقطة خلاف بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية .ويبقى على الولايات المتحدة الامريكية تطبيع علاقاتها مع الصين للحفاظ على الوضع القائم مادامت تايوان تخدم مصلحتها كوسيلة ضغط على الصين الشعبية.

المطلب الثاني: السيطرة بحر الصين الجنوبي

ان المشكلة المركزية الخاصة بالصين في هذه المنطقة هي قضية السيطرة على بحر الصين الجنوبي التي تتواجد به مجموعة من الجزر المهمة استراتيجيا؛ ان بحر الصين الجنوبي يعبر منه 70%من الاحتياطيات اليابانية والكورية من النفط فضلا عن ان الصين تقدر الاحتياطات النفطية في هذه المنطقة بانها تفوق 30%من الاحتياطات النفطية للكويت.[92]

ان ابرزنزاع في جنوب شرق اسيا هو النزاع على جزر سبراتلي التي تتنازع عليها مجموعة من الدول هي الصين، تايوان، بروناي، ماليزيا، الفلبين، فيتنام، كل هذه الدول تنظم دوريات بحرية في هذه الجزر ماعدا بروناي، الامر الذي يثير مخاوف احتمال وقوع اعمال عسكرية اما بالنسبة للصين فهي ترى ان لها الحق في السيادة

---

[92]وليد سليم عبد الحي. مرجع سبق ذكره، ص 181_182.

على الجزر تاريخيا، حيث تعتبر هذه الجزر نقطة ارتكاز استراتيجي بالإضافة الى الغنى بالموارد الأولية كالبترول والمواد المعدنية.

تصاعدت حدة المطالب الصينية في هذه الجزر سنة 1987؛ بالرغم من ان القضية محدودة الأهمية بالنسبة للصين في السياسة الخارجية من قبل لكن الوفاق الدولي بين الشرق والغرب، وما تبع ذلك من فقدان الصين لدورها المؤثر والموازن على العلاقات الاستراتيجية بين المحورين، أدى بالصين الى تحويل الاهتمام بالجوار الجغرافي كاستراتيجية جديدة بالاخص في هذه المسالة أدى هذا الى مزيد من التصعيد الذي قد يؤدي الى الحروب، حيث ان الصين وخلال سنة 1989_1990تبنت مفهوما اكثر مصداقية للسيطرة على هذه الجزر، حتى انه كادت تشعل حربا في المنطقة بعد الحرب في كمبوديا؛ لعل اهم معارض للتوجه الصيني في المنطقة هي دولة فيتنام.

بقي التشدد حول هذه الجزر من قبلّ الصين حتى سنة 1993، حيث عقد الرئيس الفليبيني " فيدال راموس" مع الرئيس الصيني "جيانغ زيمنغ" قمة بينهما تم الاتفاق فيها على حل هذه القضية بالطرق السلمية، وتواصلت الاجتماعات دون تحقيق حل حاسم لهذه المسالة لان المطالب الصينية تواجه مشكلا آخر وهو ان القضية اتجهت للتدويل، وهو التوجه الذي اصبح يسيطر على دول الأسيان واصبح هناك حوار حول القضايا الأمنية الإقليمية في منظمات كالاجتماع السنوي للاسيان؛ ومن شان تدويل هذه القضية ان يدعم موقف الدول الصغيرة، وهذا ما يجعل الصين تواجه صعوبة في الحصول على هذا الطلب.بالاضافة ال هذا النزاع هناك نزاع آخر حول جزر البارسيل بين الصين وفيتنام تقع هذه الجزر في الشرق من فيتنام؛ بالإضافة الى نزاعات الصين مع اليابان وكوريا حول عدة جزر مثل:ناكاشيما، ديالو، سيلكاو، هذه الجزر تقع بين الجزء الشرقي للصين والجزء الغربي لليابان .

ما هو ملاحظ في جنوب شرق اسيا انها منطقة تكثر فيها الجزر وهذا ما جعل الدول تتنازع حولها، كل دولة تتبنى طرح قد يكون القرب الجغرافي او الميراث التاريخي.

من المطالب الاستراتيجية الصينية في هذه المنطقة شديدة الحساسية ويمكن لنا تلخيص ابرز هذه المطالب:[93]

1) دعم فكرة الوحدة الإقليمية للصين، من خلال مساندتها في القضايا المثارة حول مناطق التبت، وسينكيانغ، تايوان، وبحر الصين الجنوبي وقد يمتد الامر في مرحلة لاحقة الى منغوليا.
2) مساندة الصين في نزاعاتها مع الدول الغربية، فيما يتعلق بحقوق الانسان والاقتصاد وهي من القضايا التي نجد ان الدول في جنوب شرق اسيا تؤيد فيها الصين؛ هذا لوجود بعض المفاهيم المشتركة معها خاصة في شؤون الحكم مع الاختلاف في الاقتصاد.
3) الامتناع عن امتلاك اسلحة غير تقليدية تهدد النفوذ الصيني لعل الهدف المركزي من هذا المطلب هو محاصرة النزعة التايوانية نحو هذا الاتجاه.
4) انتهاج سياسة استثمارية مناسبة مع الصين والانفتاح امام الهجرة الصينية .
5) منع القوى والتوجهات المناهضة للصين في مجتمعات هذه الدول، خاصة الدول التي توجد بها جالية صينية مؤثرة، واحترام هذه الجالية .
6) تشجيع استعمال اللغة الصينية واحلالها محل اللغة الإنجليزية على المدى البعيد، لا سيما انها منتشرة في المنطقة، وان نسبة المتحدثين بها في العالم تصل الى 8،18%سنة 1992.بينما المتحدثين بالانجليزية بلغ في نفس السنة 6،7%.

---

[93]عوماربلحربي. مرجع سابق الذكر. ص ص 50/49.

لقد عملت الصين في إدارة مسالة مطالبها في بحر الصين الجنوبي على مبدأي الليونة والتشدد، خلال ندوة مانيلا 1992 أعلنت رغبتها في حل مشاكلها مع جيرانها في اطار مفاوضات ثنائية أي حالة بحالة، رافضة تماما المفاوضات متعددة الأطراف، كما انهافي الوقت نفسه قامت بتليين موقفها باقتراح خلق الظروف المنافسة مع الدول المعنية من اجل الاستغلال المشترك لمناجم النفط و الغاز وكذا الموارد المعدنية و البيولوجية للمنطقة وقد لاقى هذا الاقتراح ارتياحا كبيرا من طرف دول المنطقة. ان من امثلة السلوك العدواني الصيني ضد دول المنطقة نجد فيتنام حيث قامت الصين بمنح شركة بترولية من الكولورادو امتيازات في منطقة تطالب بها فيتنام. ورغم الاحتجاج الرسمي للحكومة الفيتنامية التي لم تكن لها إمكانيات المواجهة العسكرية، فقد كررت الصين في افريل 1994 نفس الفعل مع شركة أمريكية للقيام ببحوث زلزالية على بعد 300كلم فقط من السواحل الفيتنامية في الجنوب الشرقي منها كما أعلنت الصين سنة 1994 ان منطقة التنين الأزرق البحرية التي هي جزء من الجرف القاري الفيتنامي وانها تنتمي الى المياه الملاصقة لجزر نانشا الصينية.[94]

اما اندونيسيا فهي الأخرى كانت هدفا للصين وذلك بقيام هذه الاخيرة بإقامة حد سيادة جديد على رصيف دالاك مما أدى بإندونيسياللمطالبة الصين بشروحات لتبرير هذه الخطوة الجديدة للخرائط البحرية الصينية والتي تشمل منطقة غنية بالغاز تلامس أرخبيل ناتونا الاندونيسي على بعد 1500كلم من السواحل الصينية الا ان اندونيسيا ولم تتحصل على اية أجوبة....

---

[94] دورية ياسمينةبن طبيل، سياسة الصين في جنوب شرق اسيا، 1989_2000.مذكرة لنيل شهادة الماجستير. الجزائر، 2001.ص ص 98_100

وبالنسبة للفلبين فقد قامت الصين بتشييد أربعة ابنية على جزر مرجانية من أرخبيل سبراتلي والتي تطالب بها الفلبين والاستيلاء على رصيف ميشيف الواقع في المياه الإقليمية الفلبينية.

ان هدف الصين في تقوية مكانتها ظهر في مطالبها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي وذلك للهيمنة على منطقة جنوب شرق آسيا وبسط سيادتها الكاملة على كل ما يمكن اعتباره ملكية تاريخية لها؛ ضاربة عرض الحائط كل الاحتجاجات القائمة من دول المنطقة.

المبحث الثاني: الامن الاقليمي بين الصين ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

لابد من الاطلاع على ردود بكين بخصوص المفاهيم والآليات الامنية الناشئة في محيطها الاقليمي بفعل شراكات وتكتلات استراتيجية مضادة لها او لا تتوافق مع

مصالحها.ويبدو اهم نموذج تنطبق عليه هده الصفة هو رابطة امم جنوب آسياالتي نشأت في 8 اوت 1976،لتشكل تكتل يشتغل من منطلقات أمنية تتباعد كثيرا عن الخيارات الاستراتيجية للصين. ولكن ما يهمنا أكثر هو إظهار كيف أدت التحولات الدولية الى تغير عميق في مواقف الطرفين نحو أكثر منقضية حساسة في منطقة جنوب شرق آسيا.

والواقع أن تاريخ نشأة هذه المنظمة يذكر بتلك المرحلة الحرجة التي اشتد فيها الصدام بشكل خاص بين دولة إندونيسيا العضو المؤسس وجمهورية الصين الشعبية، وذلك في أوج مراحل الحرب الباردة. وتضم الآسيان الآن أعضائها الستة القدامى وهم إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلندوبروناي بالإضافة الى كمبوديا ولاوس وماينمار والفيتنام.

وفي الوقت الذي يتأكد فيه تزايد حجم الدور الاستراتيجي للصين واتساع مدى نفوذها في المنطقة تبقى هذه الفرضية القوية معرضة للاصطدام بهذا العامل القديم الذي نشأ في مضمون تاريخي مشبع بالصراع والتوتر، تعاملت معه الصين كخصم حقيقي واعتبرته عمل مدعوم من طرف قوى خارجيةتريداحتوائها. والحقيقة ان الصين لازالت يحيطها الحذر اتجاه هذه المنظمة والعكس صحيح، حيث نرى الدول العضوة تبدي قلقها من النوايا والتوجهات الجديدة لبكين في المنطقة.[95]

ان تبيان مدى تقارب المصالح ووجهات النظر بين الصين والدول العضوة في الآسيان في سياق ما بعد الحرب الباردة له أكثر من مدلول فهو يشمل البحث في مدى تغير طبيعة اختياراتهما السياسية والاستراتيجية بشأن العلاقة مع الفيتناموشكلة كمبوديا وغيرها من القضايا الشائكة، ورغبتها المتبادلة لتحقيق مكاسب تدخل ضمن توازنات القوى في المنطقة التي بدأت تحضر لقيام بيئة استراتيجية أمنية جديدة ونفس السبيل يفضي الى قياس الفرضيات القائلة بأن دول الهند الصينية

([95]) Nathalie Hoffmann ,L'Ansea et la politique chinoise envers les pays D'Asie du sud-est ,**DéfenseNationale**, janvier 1998,p.p:99-114.

سقطت في دائرة النفوذ الاستراتيجي الصيني، ولم تعد الصين تواجه أي خصم حقيقي لها في هذه المنطقة،مما أدى بها الى اعلان رغبة هائلة لتوسيع حدودها البحرية لتكون في موقع على مسافة ضاربة من دول عضوة في هذا التنظيم وهو ما زاد من حجم القلق في وسط هذه المنظمة، وجعل معظم أعضائها يتوجهون نحو تقوية قدراتهم العسكرية.

لكن في حقيقة الامر هناك عامل آخر يقوم عليه هذا التفكير وهو يكمن في فكرة الفراغ الأمني الذي تمخض عن انكسار أهم المرتكزات والتحالفات الأمنية التي كانت قائمة في المنطقة في زمن الحرب الباردة، بعد انسحاب القوات السوفياتية (سابقا) من قواعدها في الفيتنام وكذلك القوات الأمريكية من الفلبين، حيث لم يعد لها تواجد عسكري ضخم هناك، وبالتالي هناك اعتقاد يذهب الى اعتبار هذه الظروف مناسبة جدا لكي تسعى الصين للعودة للمنطقة وهي محاطة بطموحات حيوية تعرج على الكثير من الابعاد.

المطلب الاول:مجالات التنافس والصراع

توجد مجموعة من المسائل التي تثير مخاوف أحدهما انجاه الآخر وتبقى بالتالي على مساحة واسعة من الحذر والخوف، وهي التي تسيطر على معظم ما يجري من أعمال تهدف إلى تسطير خطوط الاحتكاك والتنافر الحاصلة بينهما في الوقت الراهن.[96]

الصراع حول البحر:

عندما أصدرت الصين في شهر فيفري 1992 قانونها المتضمن لحدودها البحرية والفضاءات المائية التابعة لها ، تضررت بشكل شديد طبيعة علاقاتها مع دول الآسيان ، لأنها عن طريق هذا الإعلان أصبحت تطالب بفضاءات مائية وجزر

[96]virginie raisson;fantansmes de conflit en mer de chine méridionale; manière de voir; n_47;sep_oct1999;p.p:87_81.

مختلفة تقع في بحر الصين الجنوبي ، وهي مناطق تعتبرها العديد من دول هذه المنظمة واقعة تحت مجال سيادتها الإقليمية .ونظرا للأهمية التي أحاطت بها الصين هذا الموضوع ثارت شكوك هذه الدول حول نوايا بكين في المنطقة ، وأبدى كل طرف اهتمام كبير ومصلحة مؤكدة للمحافظة على حقوقه في هذه المناطق واستخدام شتى الوسائل لإثبات وجوده فيها .أما الاقسام المتصارع حولها في بحر الصين الجنوبي فهي الى نوعين.

المناطق الاولى تتنازع عنها حولها الصين والفيتنام وتايوان وتقع الى الشرق من فيتنام وجزر البارسيل. وفي هذه الحالة يمكن للصين استخدام امكاناتها الجوية لخلق تفوق ملحوظ وتحدي الإمكانات الفيتنامية المدافعة عن مياهها الساحلية ومطالبها في جزر البارسيل هذا السيناريو يقود الى تصورقيام توترات معبرة من نمط جديد بين الصين ولفيتنام، وسيؤثر حتما في مواقف الدول العضوة في الآسيان.وهناك احتمال لبروز تنافس حاد وخطير حول استغلال الموارد الطبيعية المتواجدة فيهذا القطاع الشمالي لبحر الصين الجنوبي. في نفس المنطقة يوجد خلاف كبير بشأن خليجتونكين.

الجزء الثاني من هذه المناطق فهو يضع الصين وجه لوجه مع مجموعة اخرى من الدول العضوة في الآسيان، وهي ماليزيا والفليبين وسنغافورة وإندونيسيا. وهذا يعني بأن الصين انتقلت إلى مواقع بحرية بعيدة تمتد الى أعالي مياه بحر الصين الجنوبي. من هذا المنطلق يصعب على الصين القيام بعمل عسكري ناجح في المنطقة تقع تماما خارج مجال عمل قواتها البحرية والجوية، وبالتالي فإنها في حاجة الى وسائل عسكرية مؤهلة ومتطورة جدا كبناء ونشر حاملات طائرات، امتلاك تكنولوجيات حديثة تتعلق بصناعة المعادن والمحركات ونضام ملائح الضرورية لتصنيع طائرات

التي يمكنها الاقلاع والهبوط على متن حاملات الطائرات في أي اجواء، فظلا عن حجم اعتمادات مالية الضخمة الواجب تخصيصها لهذهالاستعدادات.[97]

ان التطرق الى هذه المسألة يعني ان الصين ان هيا واصلت في الاصرار على بسط سيطرتها على المناطق بحر الصين الجنوبي،فإنها ستنتقل الى تجسيد اهداف امنية ميدانية لم تتعود عليها من قبل كالعمل في المياه البعيدة،احتلال الجزر والدفاع عنها،الوصول الى الممرات الملحية الاستراتيجية في المنطقة.

من جانب اخر يملك باقي الخصوم القدر العسكرية هائلة الا تستثنى في هذا الحساب تتوفر العديدمن دول الآسيان على طائراتمتطورة امريكية وبريطانية الصنع، ولم تتردد بعضها باستعراض قوتها من اجل تحذير الصين من مغبة المجادلة في هذه المناطق، في هذا الإطار قامة اندونيسياسنة 1995 بإبرام اتفاق عسكري مع استراليا استكمل باخر جديد في عام 1997،يهدف الى اقامة مشروع مراقبةمشتركة لجزيرةناتيناوالمناطق المحيطة بها الغنية بموارد الطاقة.

تأثيرهذا العامل على عدة علاقة الصين بهذه المنظمة صار واضحا جدا، ولذلك تبنت بكين خيار المشاريع التعاونية في المياه المتنازع عليها مع إغفال النزاعات المتعلقة بالسيادة. كما ان مراقبتها لسلوكيات خصومها الذين يهمهم مصير هذا الفضاء المائي أصبح أمرا حيويا. ويظهر ذلك جليا عندما أقدمت على توسيع نطاق سيطرتها الى الاراضي التي تطالب بها الفلبين ردا على اجراء اتخذته هذه الأخيرة، وهو تصرف أثار مخاوف باقي الدول في المنطقة، في الوقت الذي لم يكن ممكنا تجاهل الأبعاد المترتبة عن المناورات العسكرية الصينية في مضيق تايوان في شهر مارس 1996.

---

[97]Rex li ,china and asia _ pacific security in post _cold war era,securitydialogue,vol 26 , number 3, september 1995,p-p:331-344.

ويعكس عمق الفهم الاستراتيجي الصيني لحيوية هذه الفضاءات البحرية قيمتها الكبيرة ضمن برنامج أولوياتها القادمة بفضل ما تحتويه من موارد طبيعية هائلة،لذلك نجدها اختارت تطوير عقيدتها العسكرية من خلال التعامل مع نمط من النزاعات المحدودة الجارية في مسرح عسكري إقليمي متوتر.

وتخشى الصين من عدة سيناريوهات تعرقل مسعاها للسيطرةعلى هذه الجزر والفضاءات المائية الخاصة في ظل نقائصها الراهنة كقيام عمل عسكري مشترك بيم الدول العضوة في الآسيان أو ان تتدخل قوى خارجية مهمة لتوجيه الأمور في غير صالحها. وقد أقدمت دول الآسيان على خلق شعور ما بوجود إنشغالات أمنية حين أنشأت في عام 1994 تنظيم جديد باسم منتدى الأمنلرابطة امم جنوب آسيا، حيث أسندت له مهمة البحث في مسائل الأمن الإقليمي.

كما استحدثت خلال القمة الثالثة غير الرسمية للرابطة المنعقدة في الفلبين في 28 نوفمبر 1999لجنة " تيرنا أسيان " للإشراف على السلام والاستقرار الإقليمي .ولكن هذه النماذج لم ترقى بعد الى مستوى تطبيق فلسفة أمنية واضحة في الميدان.

والحقيقة ان هذه البدائل تخفي قلق هذه الدول من أن تتجه الأمور في غير صالحها في ظل تناقص دور المظلة الأمنية التي كانت تضمنها لمعظمهم السياسية العسكرية الأمريكية في المنطقة.

البعض منهم يعتقد بأن هذه السياسة صارت غامضة أو ان شئنا لم تعد الانشغالات الأمنية لهذه الدول تحظى بنفس الأهمية الاستراتيجية السابقة لدى واشنطن. وتدل تصريحات بعض المسؤولين العسكريين الأمريكيين على هذا الأمر، فالأميرال الأمريكي جوزيف برولير قائد القوات الامريكية غي المحيط الهادي، أعلن في شهر ماي 1997 بأن الصين لا تمثل بعد تهديد لإستقرار آسيا، وبأن ما يهم الولايات

المتحدة هو ان يبقى بحر الصين مجالا مفتوحا للملاحة، وتضمن فيه حرية تنقل البواخر وغيرها.

في مستوى آخر، يوجد تناقض ظاهري من جهة بين حاجة الصين إلى استمرار تطوير علاقاتها بدول الآسيان لاسيما في ميدان التجارة والاقتصاد، ومن جهة أخرى حرصها على تجسيد مطالبها الإقليمية المذكورة، مع تحديث ملحوظ لقدرتها العسكرية.

لكن يجب التذكير بأن هذا التناقض يعود الى الطبيعة المضطربة التي نظمت مسار العلاقات بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، ورؤيتهما المتباعدة بشأن ترتيب مسائل الأمن وتوازنات القوى في المنطقة.

بينما يبقى أكثر ما تخشاه دول الآسيان في حالة ما إذا فتحت الطريق اما الصين وسمحت لها بمد نفوذها الإقليمي إلى هذه الفضاءات البحرية هو ان تصبح تابعة لها على الأقل لوجهات نظرها وردود أفعالها المتوقعة فيما يخص جميع المسائل الإقليمية.

ب/ تطويق الصين بواسطة توسيع عضوية الآسيان.

نظرا لبقائها متماسكة منذ ميلادها سنة 1967، توصف الآسيان على انها من أنجح أنماط التعاون الإقليمي في العالم الثالث. ويحصل ان تلجأ في الوقت نفسه إلى توسيع عضويتها لتشمل باقي دول جنوب شرق آسيا، ومنها تلك التي تكن للصين عداء تاريخي كبير، هذا الإجراء سيؤدي الى ولادة قطب منافس لها يخالفها في أكثر من قضية، وهو قد يعيق مطامحها في التفوق الإقليمي.

ويثير قلق الاستراتيجيين في الصين، وهم يرون دول أخرى معادية لمصالحهم تندمج في هذه المنظمة، وتفرض عليهم التفكير في احتمالات قيام تحالف معادي لهم يجمع هذه الدول لمواجهة سياستهم في المنطقة، او ان يؤدي ذلك الى عزلهم والتأثير على

قوة مواقفهم بخصوص المسائل الحيوية كقضية الصراع حول البحر. ويترتب عل هذا ان موضـوع انضـمام الفيتنام عـدوها وخصـمها اللدود في زمن الحـرب الباردة الى منظمة الآسيان في عام 1995، يمكن ان يفضـي الى تقوية تيار الرافضـين داخل هذا التنظيم لفكرة ازدياد النفوذ الاستراتيجي للصـين في المنطقة أو عرقلة أي عمل يسعى الى تحقيق تقارب إيجابي معها ،بالإضافة إلى حجم المشاكل التقليدية المتبقية بينهما ، وما سيترتب عن صرعهما الجاري في جزر البارسيل ومناطق أخرى ، وهي ميزة مشتركة تعني أغلبية الدول الأعضاء وحتما ستؤدي الى تقوية موقع الفيتنام كما ان موضـوع توسيع عضـوية هذه المنطقة يحمل الصـين أعبا جديدة ، فلأول مرة تصـب للصـين حدود مباشرة مشتركة مع دول عضـوية في الآسيان تجمعها بها نزاعات قديمة ومؤجلة .

هذه الابعادستحتل في المستقبل حيزا مهما في تشكيل المادة الأمنية بين الصـين ودول رابطة

أمم جنوب شرق آسيا. ويلاحظ بأن بكين تدير بصـعوبة ثنائية الإختيار بين قيام نظام اقليمي

آسيوي مستقر أي علاقة أفضل مع هذه الدول وبين تحقيق كامل لأهدافنا المذكورة التي

تستدعي تطوير قدرات عسكرية هائلة.

بدورها تخشى معظم دول هذه المنظمة من ان يتحول عامل انتشار الجلية من أص صيني داخل مجمعاتها بما لها من نفوذ كبير خاصة في دوائر المال والأعمال الى مركز قوة تستخدمه بكين لتقوية نفوذها داخل مراكز القرار المحلية وعلى المستوى الإقليمي.

المطلب الثاني: مؤشرات التقارب

في الحقيقة الصين بدأت في تعديل سياستها اتجاه رابطة آسيان منذ مدة واختارت التقرب منها نتيجة حسابات ومصالح دقيقة يعود أهمها الى ما يلي:

_في زمن الحرب الباردة احتاجت الى ثقل الرابطة من أجل عزل أقطاب الاشتراكية في منطقة الهند الصينية والسعي بعدة اساليب لإضعاف سياسة خصمها اللدود الفيتنامي الذي دخل في تحالف تاريخي حينذاك مع الاتحاد السوفياتي، وجرى ذلك عن طريق تعزيز علاقاتها مع تايلند، وسحب تأييدها للحركات الشيوعية في الدول المجاورة كأندونيسيا وماليزيا.

_الحاجة الى ثقل هذه الرابطة بالنسبة لتسوية القضية الكمبودية، وفي هذا الإطار دافعت الصين الى جانب دول الآسيان عن فكرة عقد مؤتمر دولي يشاركان فيه كطرفين اساسيين بالإضافة الى دول الهندالصينية والقوى الكبرى، ويكون الهدف منه هو اجبار الفيتناميين للانسحاب من كمبوديا وتنظيم انتخابات حرة في هذا البلد تحت مراقبة دولية.

بعد احداث تيان انمين سنة 1989 واعلان الغرب لسياسته الخاصة بمقاطعة وعزل الصين اختارت هذه الأخيرة تطبيع علاقاتها بشكل كامل مع دول هذه المنظمة لتقليص حدة الحصار المضروبعليها، وهو ما حصل فعلا اذ تمكنت من اقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الأعضاء فيها، بمن فيهم أندونيسيا أحد أقدم خصومها، وحققت تكور كبير في حجم تعاملاتها التجارية مع عدد من الدول العضوة التي صارت نت أفضل شركائها كما هو الحال بالنسبة لسنغافورة، وهذه المعالم تشكل أهم ما يحرك إطار التفاعلات بين هذين العالمين.

هناك عوامل أخرى تتدخل الآن بقوة في تحديد سياستهما، نذكر منها:

_الانتعاش الاقتصادي مشروط بالاستقرار الإقليمي: قياسا لبعض المؤشرات فإن نسبة كبيرة من الصادرات الصينية أصبحت تذهب نحو أسواق هذه الدول (تمتص

السوق الأسيوية 60 بالمائة من الصادرات الصينية)، كما تشكلت روابط اقتصادية واسعة بينهما بفعل تداخل العديد من العوامل تعود أكثرها الى السياسة التي اتبعتها الشركات اليابانية في المنطقة والقائمة على فكرة الانتشار.

ان التزاوج والتكامل بين الامتداد الجغرافي والبعد المصلحي الاقتصادي يكسب الاثنان

معا فوائد ومنافع جمة، ويفرض عليهما الاندماج في نمط التوجه العام السائد في المنطقة القائم على الارتباط بالفعاليات الاقتصادية، ومنظومة التبادلات في آسيا والعالم الخارجي.

ان هذه المعطيات، تدل ان كل طرف يقوم بإعادة تشكيل توجهاته الاقليمية والدولية بشكل يأخذفي الحسبان ما حصل من ترتيبات وتحولات في بنية النظام الدولي، وتنامي دور العامل الاقتصادي على حساب التوترات الايديولوجية والسياسية. كما يبين لنا مؤشر تدني وغياب الصراعات العسكرية والحروب الكلامية الحدة بينهما خلال السنوات الاخيرة مقارنة بما كان يجري في السابق مدى سعيهما نحو استبعاد قيام أشكال الخلافات والاضطرابات المسببةلحالات عدم الاستقرار. وقياس حجم التحول التاريخي الذي ضرب الموقف الصيني نحو هذا التنظيم نورد ما قاله وزير الخارجية الصيني السيد تشيان تشي شان في شهر جويلية 1993 خلال اجتماع جمعه بممثلي دول الرابطة " الصين والآسيان لديهما الكثير من القواسم المشتركة حول المشاكل الدولية والإقليمية. تملكان وجهات نظر متطابقة ومتماثلة حول مسائل الديمقراطية، حقوق الانسان، وحماية البيئة. نعلق اهمية كبيرة على الدور الايجابي الذي تلعبه الآسيان في ميادين التعاون والأمن الاقليمي." ويظهر تعامل رابطة الآسيان مع القضية الكمبودية التي شكلت فيما سبق عنصر محوري في سياسة الصينالاقليمية كيف تجنبت اتخاذ اي موقف سلبي يمكن ان تنزعج له بكين،

خصوصا لما أبعد الأمير رانريد من طرف هان سان،وهو حدث جعل الرابطة تؤجل انضمام هذه الدول إليها، وتكون بالتالي قد اقدمت على اختيار سلوكأكثر توافقا مع مصالح الصينبشأن هذه القضية.

ان جميع الاطراف تدرك بأن تنمية وتنشيط بنيتها الاقتصادية لا يمكن ان يكون الا في الظل توفر بيئة إقليمية مستقرة، لذلك فهي تعمل على تكييف مصالحها مع هذه القاعدة واحتواء بعض التناقضات وبؤر التوتر التي من شأنها خلق حالة من الفوضى على المستوى الإقليمي.

أما عن الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997، فقد أظهرت مدى هشاشة اقتصاديات أكبر دولاآسيان (أندونيسياوتايلند بشكل خاص) لكن انعكاساتها السلبية امتدت الى كل دول المنطقة بما فيها الصين رغم ما أبدته هذه الاخيرة من مقاومة لهذا الوضع الصعب.

لقد ادى انتشار علامات الخوف في كل المنطقة الى اضطرابات حادة فب الاوساط الاقتصادية والتجارية الدولية وأفضى ذلك الى تدنى ملحوظ في حم الاستثمارات الأجنبية نحو جنوب شرق آسيا ، ففي حالة الصين تقصت بنسبة 25 بالمائة سنة 1998، وتراجع معدل صادراتها الى مناطق آسيا بنسبة 9.2 بالمئة.[98]

هذه الازمة الت تضررت لها جميع اقتصاديات المنطقة ولدت شعورا مشتركا لدى هذه الدول يفرض عليها التعامل مع القضايا الاقتصادية كمحور أساسي في سياساتها الاقليمية والخارجيةلأن الاخطار التي تنتج عنها قد لا تقل اهمية عن الاخطار الامنية العسكرية.كما نشا في وسط هذه الدول مزيدا من الاهتمام من أجل ترتيب الأوضاع الاقتصادية في المنطقة بالشكل الذي يضمن استقرار أوضاعها في

---

[98]Ignacio ramonet , onde de choc sur l'asie, manière de voir, n-47,sep-oct 1999,p.p:06-07.

النظام الدولي. ومما يبرهن على هذا المسعى هو توجهها الملحوظ نحو المشاركة في مختلف المنتديات والتجمعات التي تتناول المسائل التجارية والاقتصادية في المنطقة. من وجهة ثانية افرزت هذه المجموعة من الهواجس مفاهيم جديدة للصراع بين الطرفين ذات طبيعة تنافسية اقتصادية. وفي هذا السياق يؤكد البعض على ان تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والعالم الخارجي يتم على حساب مصالح الدول العضوة في الآسيان، ويستند هذا الاستنتاج الى عدة اعتبارات تتعلق بحركة الاستثمارات ورؤوس الاموال والأسواق في قارة آسيا.

_الاتجاه نحو تبني اجراءات لبناء الثقة.

تبقى الصين مثل بقية دول الآسيان تواجه صعوبة هامة، هي استمرار الغموض بشأن الطريقة الممكنة لتحقيق القدرة اللازمة والمقبول من الأمن، وهذه الاشكالية تدفع معظمها لتخصيصميزانيات معتبرة لتسلحها. وخوفا من ان تتبدد المنطقة في سباق للتسلح دعت دول الآسيان الى نشر كتاب أبيض يهتم بشؤون الدفاع في المنطقة ومساندة جميع مشاريع مراقبة مختلف برامج التسلح.

كخلاصة لهذا المطلب، يمكن ان القول بأن هذه الدول شهدت تحولات مهمة تنعكس على سياستها الخارجية التي صارت تحكمها لغة المصلحة القومية، ومتطلبات التنافس الاقتصادي مع الغير.

ومثلما اشرناااليه سابقا فإن هذا التنافس يمنع اللجوء الى مغامرات خارجية عنيفة، خاصة لما

يكون هذا الشرط مرتبط بالمصالح التجارية لقوى أخرى في المنطقة (نصف المعونات الرسمية التي تحصل عليها دول الآسيان والصين تأتي من اليابان).

كذلك يجب التمييز بين الطابع الموسع للتجربة الصينية باعتبارها تتوفر على قدرات وامكانات وسياسات تؤهلها لكي تكون قوة كبرى على المستوى الدولي، والبعد

الإقليمي النسبي لرابطة أممجنوب شرق آسيا.وبالتالي فإن فكرة الزعامة الإقليمية للصين تبقى محدد أساسي بينهما في المستقبل.

وتوحي لنا حالة الضعف التي اصابت الآسيان خلال صيف 1997 بالإضافة الى الفوضى الاقتصادية والسياسيةوالاجتماعية التي تتخبط فيها اندونيسيا، وهي العضو الرئيسيفي هذه المنطقة بأن عامل غياب العضو القيادي الفعال عن الرابطة يمكن ان يؤدي في المستقبل الى انطواء مصالحها الحيوية تحت مظلة عملاق آخر[99].

المبحثالثالث: الدور القيادي في منطقة جنوب شرق اسيا

الطلب الأول: الزعامة الصينية لجنوب شرق اسيا

ان للصين حضارة عريقة وامبراطورية سجلت نفسها وحضورها في قارة اسيا وذلك من خلال مساعدتها للأحزاب الشيوعية في منطقة جنوب شرق اسيا، ورفضها للهيمنة السوفياتية آنذاك، ولكن ومع انهيار جدار برلين وتفكك ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، جعل الصين تعيد النظر في مكانتها الدولية، وفي علاقاتها الخارجية وعليه فقد تبنت سياسة مزدوجة تمثلت في تطوير ترسانتها العسكرية، وتكثيف مجهودها الدبلوماسي بتطبيع بل وتدعيم هذه العلاقات الخارجية خاصة مع دول الجوار.[100]فنجد ان الصين قد اهتمت ومنذ القدم ومن قبل انتهاجها لسياسة الإصلاحات بمجالها الإقليمي جنوب شرق اسيا وقد زاد تبنيها لسياسة الانفتاح من أهمية هذه المنطقة في سياستها الخارجية ذلك ان مكانة أي دولة على الساحة الإقليمية للصين .[101]

العوامل التي تساعد الصين على القيادة:

---

[99] Nathalie hoffmann, op-cit,112.

[100] طيب جميلة، العلاقات الصينية اليابانية بعد ربيع بكين. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2010،ص149_150

[101] طيب جميلة، أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق اسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3. 2010 ص227

يوجد الكثير من العوامل التي تساعد الصين على قيادة جنوب شرق اسيا، بالإضافة الى تصاعد قوتها الاقتصادية والعسكرية والمتمثلة في:

° الدبلوماسية الإقليمية للصين: لقد تبنت الصين بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة منذالازمة الاقتصادية التي عصفت بآسيا في سنتي 1996_1997 دبلوماسية ديناميكية وفعالة في مجالها الإقليمي حيث يعتبر التوجه السياسي، الاقتصادي والأمني اتجاه جنوب شرق اسيا استراتيجية كبرى تتمثل في مخططات وسياسات ضرورية تسمح للصين بالظهور كقوة كبرى في القرن 21.تشكلت هذه المخططات والسياسات منذ منتصف التسعينات، ورغم انها ليست موضحة في وثيقة محددة الا انها تظهر من خلال ملاحظة العلاقات الدولية للصين خلال العشر سنوات الأخيرة .ان ديناميكية الدبلوماسية الصينية في جنوب شرق اسيا لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي المتمثل في مساهمتها في مشروع المساعدة المالية تحت رعاية صندوق النقد الدولي، جهودها في الالتحاق بمنظمة الأسيان حيث أصبحت منذ أكتوبر 2003 القوة الأولى المهمة خارج الأسيان، ادراكها لفارق النمو الاقتصادي بينها وبين دول المنطقة لذلك عملت على تدعيم علاقاتها مع هاته الدول وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية مثل لاوس _كمبوديا _ برمانيا و في الدول الفقيرة ...بل تعدت ذلك الى الجانب الأمني اين يظهر دور الصين جليا من خلال:

- ادراكها لعدم وجود نظام إقليمي شامل مسؤول عن إدارة الامن الاسيوي وعدم تمكن المنتدى الإقليمي الاسيوي من تغيير الوضع ذلك ان الدول الاسيوية لا تمارس الامن الجماعي او التعاوني وانما هناك على الأكثر نظام يشهد عددا متزايدا من الطمانات المتبادلة بين اطراف النظام بخصوص نياتها السلمية.
- استطاعتها على جلب عدد من دول جنوب شرق اسيا كل واحدة على حدى في اتفاقية استراتيجية هامة. فبالنسبة لماليزيا مثلا فقد اتفقت

الصين معها في نوفمبر 2005 على توسيع التعاون العسكري بما فيه برنامج الضباط والتعاون حول الصناعات الدفاعية .كما أعلنت ماليزيا في 2004 عن شراء صواريخ متوسطة المدى، وفي مارس 2005 رفضت ماليزيا عرض اليابان وعرض الولايات المتحدة الامريكية للمساعدة في القيام بدورة تفتيشية في مضيق مالاكا. اما عن الفلبين فهي الأخرى قد استفادت من المساعدات العسكرية الصينية.ففي عام 2006 قدم جيش التحرير الصيني هبات تتعلق بوسائل هندسية بما فيها الجرافات وآلات التسطيح لوزارة الدفاع الوطني الفلبيني، كما قدمت الصين هبة تقدر بقيمة مليون وخمس مئة الف دولار كمساعدة عسكرية للفلبين.

- استعادة نفوذها وذلك من خلال لفت دول المنطقة حولها وذلك من اجل العمل على منع سيطرة أي دولة على هذه المنطقة سواء كانت من خارجها او دولة إقليمية .

الجالية الصينية في جنوب شرق اسيا: تفتخر الصين بجاليتها المقيمة بالخارج، خاصة المتواجدة بجنوب شرق اسيا فهي تمثل بالنسبة اليها احسن وسيط يسهل عليها لغة الاتصال. تساعد هذه الجالية في تطوير شبكة العلاقة الاقتصادية بين الصين ودول هذه المنطقة.

يبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات الخارجية للصين ارتكاز هذه الاستثمارات في الواجهة البحرية. والسبب في ذلك هو مسار الإصلاحات وأيضا قرب الجالية من الجنوب الشرقي للصين،وهذا يفسر الاختلاف في النمو. ان الجالية الصينية في دول جنوب شرق اسيا تولي أهمية كبيرة للتعامل الاقتصادي مع الصين، فهي ككل المستثمرين الآخرين تجلبها ضخامة السوق الصيني وما سهل عليها اقتحام هذا

السوق، قدراتها اللغوية والروابط العائلية، قوتها الاقتصادية وتشجيع حكوماتها للاستثمار في الخارج.

الصعوبات التي تواجه الصين في مسعاها:

المتغيرات الداخلية: تتمثل في:

- التباين الموجود في النمو بين المقاطعات الساحلية والداخلية.
- استقرار الصين مرهون باستقرار النسب المعتبرة في النمو الاقتصادي وبقدرة الحزب الشيوعي على المحافظة على التقدم الاقتصادي للصين.
- الاعتماد على الاستثمارات في الأسواق الأجنبية من شانه ان يخلق تبعية اقتصادية للخارج.

المتغيرات الخارجية: تتمثل في:

- ارتباط دول جنوب شرق آسيا بجملة من الترتيبات الثنائية، بدولة غير اسيوية (الولايات المتحدة الامريكية)
- محافظة دول الأسيان على علاقاتها الأمنية والسياسية بالقوة العظمى واعتبارها أساسية لردع كل محاولة للهيمنة سواء كانت صينية او لا.

المطلب الثاني: السعي الياباني الى قيادة جنوب شرق اسيا

أسباب ومقومات التنافس الياباني على القيادة ضد الصين : ان عبارة "عملاق اقتصادي، قزم سياسي" الى حد بعيد السياسة الخارجية اليابانية خاصة اثناء الحرب الباردة، ولكن اشعرت نهايتها طوكيو بضرورة مراجعة سياستها الخارجية وإعادة النظرفي دورها السياسي والعمل على تدعيم وضعيتها الدولية.

لقد تواصلت المساعي اليابانية بعد نهاية الحرب الباردة من اجل تدعيم تواجد هذه الدولة في محيطها الإقليمي ،اذ اعرب اليابان عن عدم عزل الأنظمة الشيوعية

في المنطقة بما فيها الصين بمحاولة ادماجهم في المجموعة الدولية لتفادي أي انزلاقات .

لقد زاد تصاعد النفوذ الصيني في منطقة جنوب شرق اسيا في السنوات الأخيرة من تحركات الدبلوماسية اليابانية في محيطها الإقليمي انطلاقا من رؤية مختلفة نسبيا للامن الإقليمي، اذ رغم إصرار اليابان على السلم والامن الإقليمي والعالمي الا انه يعترف بوجود"السير في سبيل تامين قدرات دفاعية مناسبة تعمل على الحفاظ علىجاهزية هذه القدرات مع ادعم الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية لبناء شراكة فعالةمن خلال تحسين المصداقية لهذه الترتيبات والسماح للحكومة بتطبيق مقاييس دفاعية صلبة لا لبس فيها.[102]تساعد مثل هذه الإجراءات على ضمان امن اليابان بتحويل قوات الدفاع الذاتي الى جهاز عسكري مزود بأسلحة ذات طابع دفاعي بحت حيث اعيد تفسير المادة التاسعة من الدستور باعتبارها لا تنكر حق اليابان في الدفاع عن النفسوقد رحبت الولايات المتحدة الامريكية بمراجعة اليابان لدستوره لانها تريده قادرا على مساندة سياستها في اسيا.

يشير الواقع الى عدم رغبة اليابان في اثارة قلق جيرانه في ان يصبح مصدر أي تهديد عسكري في المنطقة رغم سعيه الى ان يلعب دورا إقليميا قائدا في جنوب شرق اسيا وان كان بحذر شديد من بروز التغيرات الهيكلية في النظام الإقليمي الباسيفيكي وهو" البراغماتية الاسياوية ورفض الصين التوجه الياباني للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن وهو المطلب الذي جاء على لسان رئيس الوزراء الياباني كويزومي معربا عن رغبة بلاده في تحقيق هذا الهدف المنشود في اطار محورية الدور العالمي الحالي لليابان".[103]كما تركز الدبلوماسية

---

[102]هدى ميتيكس، السيد صدقي عابدين. "قضايا الامن في اسيا"، الفصل كتبه بوطالب حسن "الرؤى الآسيوية الكبرى للأمن في اسيا .مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة ،2004،ص51.

[103]هدى ميتيكس، "العلاقات الآسيوية الآسيوية ". الفصل كتبه عبد الباسط هدهود "علاقات اليابان بإطارها الإقليمي". مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2007.ص304.

الخارجية اليابانية على الجانب الثقافي الأيديولوجي مؤكدة على آسيوية اليابان وخصوصية القيم الآسيوية بالدفاع عنها.

الدور الاقتصادي الياباني: اصبح اليابان منذ النصف الثاني لعقد الثمانينيات، المحرك الرئيسي لاقتصاديات جنوب شرق اسيا باعتباره المصدر الرئيسي للقدرات التكنولوجية والمالية في المنطقة، مما جعله يساند التصنيع في معظم الاقتصاديات فارتفعت قيمة المبادلات بين العملاق الاقتصادي وهذه الدول واتسع اطار العلاقات التجارية فيما بينها، وارتفع الاستثمار الياباني، وذلك من خلال:

- زيادة المبادلات التجارية بين اليابان ودول جنوب شرق اسيا
- الاستثمارات اليابانية في جنوب شرق اسيا

توسيع مجالات القوة اليابانية: شرط أساسي للقيادة في جنوب شرق اسيا:

أ/ الجانب السياسي: العمل على محو النزعة الاستعمارية وذلك عن طريق تقديم سلسلة من الاعتذارات والتعويضات.

عدم عزل الأنظمة الشيوعية في المنطقة .

العمل على الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن.

ب/ الجانب الأيديولوجي الثقافي: إعطاء الأولوية للعلاقات الإنسانية على المطالبة بالحقوق.

اسبقية الجماعة على الفرد على عكس المجتمعات الغربية

الصعوبات التي تواجه اليابان في سعيه للقيادة:

يسعى اليابان لان يصبح قوة إقليمية تتزعم منطقة جنوب شرق اسيا لكن ثمة عراقيل تقف امام هذه الرغبة هي:

1) المتغيرات الداخلية: تتمثل في: _تراجع الاقتصاد الياباني وصعوبة سد تكاليف الزعامة.

_ شيخوخة سكان اليابان .

_ العائق النفسي المتمثل في صعوبة اقناع الراي العام الياباني بدور الزعامة .

2) المتغيرات الخارجية: تتوقف قيادة اليابان لجنوب شرق اسيا على عامل خارجي متمثل في موقف الجيران الاسياويين، فهم لازالوا ورغم العلاقات الاقتصادية المكثفة التي تجمعهم باليابان حذرين منه ويفضلون التواجد الأمريكي في المنطقة لحمايتهم، ولكن أيضا لاحداث التوازن بين عملاقي المنطقة ولعل اهم فاعل دولي في المتغير الخارجي ذو الاهتمام الكبير بهذا الدور القيادي هو الصين؛ لهذا يعمل اليابان على استغلال إمكانياته وفي مدى اكثر اتساعا، على قدر الإمكان فهو لا يملك الوسائل التي تجعله يلعب دور دركي العالم مثل الولايات المتحدة الامريكية ولا يسعى للعب دور القائد لوحده لجنوب شرق اسيا، حتى لا يجد نفسه امام شريك قوي هو الصين التي تسعى بدورها الى الزعامة في المنطقة.

المطلب الثالث: دولا الولايات المتحدة الامريكية في جنوب شرق اسيا

اشعرت احداث سبتمبر 2001 الولايات المتحدة بعواقب غيابها الاستراتيجي في منطقة جنوب شرق اسيا بعدما اتضح ان الفلبين، ماليزيا و اندونيسيا كانت القاعدة التي انطلق منها التحضير لهذه الاحداث، كما زاد اكتشاف شبكات منظمة والقبض على اشخاص من الجماعة الإسلامية في سنغافورة في جانفي 2002 من عودة الستراتيجية الامريكية في المنطقة الت اعتبرتها "الجبهة الثانية المناهضة للارهاب". لقد ضاعفت القوة العظمى علاقاتها مع دول المنطقة

خاصة في مجال المعلومات، معدات التدريب والقيام بالتمارين العسكرية في عدة دول مثل الفلبين وتايلاند.

هذا لا يمنع ان دول جنوب شرق اسيا اعتبرت العودة الاستراتيجية للقوةالعظمى في المنطقة بعد احداث سبتمبر 2001 عودة من اجل حماية ممصالحها المتمثلة في: ضمان بقاء كافي والتدخل في الشؤون الإقليمية لمواجهة أي جهود عسكرية في الهيمنة على اسيا الشرقية. ولتحقيق هذا الهدف تحتاج الولايات المتحدة الامريكية الى مساندة الدول المؤثرة في المنطقة التي تسهيلات لتواجد قواتها. وعليه تواصل تدعيم علاقاتها مع دول المنطقة اقتصاديا وتعمل على ضمان حماية تدفق الموارد الأولية الهامة اما امنيا فقد اصبح الاهتمام الاستراتيجي الامريكي مدفوعا باعتبارات إقليمية مباشرة تشمل ردع التهديدات المختلفة كالخطر النووي، الاشتباكات في مضيق تايوان، انتشارتحويل الأسلحة الكيميائية في المنطقة الاسيوية والاهم محاربة الإرهاب. ذلك ان الولايات المتحدة تعتبرهذا الإقليم بمثابة خط ثاني لمواجهة ما اصطلحت عليه اسم الحرب العالمية ضد الإرهاب التي دشنتها مع نهاية سنة 2001 وسعت الى ترتيب علاقاتها الأمنية مع حلفائها ومساعديها .حيث قامت بزيادة علاقاتها الأمنية مع سنغافورة .تايلاند والفلبين.[104]ناهيك عن تحالفها مع اليابان والذي يعتبر محوريا في السياسة الأمنية الامريكية في اسيا، تتمثل وسيلة الردع في تعزيز شبكة من العلاقات العسكرية الثنائية مع دول المنطقة من خلال التدريبات والتمارين العسكرية المشتركة وتنفيذ برامج المساعدات العسكرية بما فيها مبيعات السلاح. ولا زالت الولايات المتحدة تحتفظ بقوات عسكرية كبيرة في اوكيناوة اليابانية رغم اغلاقها لقاعدتيها "كلارك" الجوية و "يوبك" البحرية في الفلبين.كما ركزت بعد نهاية الحرب الباردة على ضرورة مساهمة حلفائها في تحمل المحافظة على الاستقرار في كل المنطقة الاسيوية. بما أسمته بمبدأ الشراكة والمقصود به غالبا في

---

[104]هدى ميتيكس، "العلاقات الآسيوية الآسيوية". مرجع سابق.ص281.

السياسة الخارجية الامريكية تحمل أعباء التكاليف المالية في الإبقاء على القوات الامريكية المسلحة بالمنطقة. والواقع والتاريخ يدلان على اهتمام الولايات المتحدة بأسيا البحرية اذ جاء تدخلها ضد اليابان نتيجة تخوفها من سيطرة اليابان على الممتلكات البحرية البريطانية والهندية في جنوب شرق اسيا، لهذا عملت الولايات المتحدة على ضمان تواجد بحري كافي في المنطقة رغبة منها في احتواء بحري لكل قوة قارية، مما يحقق لها مصلحتها الثانية والمتمثلة في ضمان وصولها الى الأسواق والموارد الاستراتيجية لدول المنطقة.

لهذا ورغم إبقاء دول اسيا الشرقية على تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية الا انها لم تعد ترى فيها صورة ذلك الحليف المطلق وأصبحت تهتم أيضا بتدعيم تقربها من الصين التي تشترك معها في الكثير من المبادئ والقيم.

قائمة المراجع:

1/ الكتب:

1. اسماعيل صبري (مقلد) " الاستراتيجية و السياسة الدولية " ، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث ، بيروت ، 1973.

2. بوزنادة معمر، المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

3. جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات واشكاليات، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

4. جون بيليسو ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1 (ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث 2004).

5. حسن درويش عبد الحميد، الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة (القاهرة – دار الكتاب المصري، 1999).

6. روبرت مكنمار– جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

7. زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا، دار الرواء، 2008.

8. زبغينيوبريجنسكس، رقعة الشطرنج الطبرى، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،1999.

9. السيد صدقي عابدين، الأفكار السياسية الأسيوية الكبرى في القرن العشرين، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، 2000.

10. صادق عبد المجيد، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، القاهرة، جامعة القاهرة، 1976.

11. صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي (الأكاديمية العربية ...، الدنمارك، 2008.

12. صن تسو، فن الحرب، ترجمة رؤوف شبايك (بيروت _ دار الطبيعة)، 2007.

13.غضبان مبروك، "المدخل للعلاقات الدولية"، الجزائر، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية 2005.

14. كارل كلوز فيتش، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الامامي، بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

15. لخميسي شيبي ،"الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة (1991 – 2008) –" ط1 ، الجيزة – المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010 .

16. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطبيعة، بيروت 1967، ص 397.

17.محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى ...الحضارة و ثقافة الاسلام، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

18.محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية، الجزائر، جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والاعلام، 2004.

19. محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية بين الاسلام والمجتمع الحديث، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

20.نجلاء الرفاعي البيومي، " الصين "، في محمد السيد سليم ونيفن سعيد (محرران) العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997.

21.وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2000.

2/ المذكرات:

1. بلال قريب، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

2. جصاص لبنى، دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي، دراسة حالة، رابطة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة لتيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

3. جميلة طيب، أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق اسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3. 2010 .

4. جميلة طيب، العلاقات الصينية اليابانية بعد ربيع بكين. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2010.

5. دورية ياسمينة بن طبيل، سياسة الصين في جنوب شرق اسيا، 1989_2000.مذكرة لنيل شهادة الماجستير. الجزائر ،2001.

6. عوماربلحربي، دور الصين في جنوب شرق آسيا، بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الاستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر، 2008.

7. ميتيكس هدى. "العلاقات الأسيوية الآسيوية. "الفصل كتبه عبد الباسط هدهود "علاقات اليابان بإطارها الإقليمي. "مركز الدراسات الآسيوية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2007.

8. ميتيكس هدى، السيد صدقي عابدين. "قضايا الامن في اسيا"، الفصل كتبه ابوطالب حسن "الرؤى الآسيوية الكبرى للأمن في اسيا.مركز الدراسات الاسياوية، جامعة القاهرة ،2004.

9. نسيمة طويل، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009 – 2010.ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة، دار الحديث، 2003.

10. وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الارهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية الأمن والتعاون – جامعة مولود معمري –تيزيوزو 2014/06/08.

3/ المجلات:

1. جلال هاشم عزة، الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، ع 132، (أفريل 1998).

2. حامد البدوي مروة، المجتمع المدني، جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية، السياسة الدولية، ع 132، أفريل 1998.

3. سعداوي عمر عبد الكريم، " النخب السياسية في الصين محاور الصراع "، السياسة الدولية، ع 132، أفريل 1998.

4. سعداوي عمر عبد الكريم، " النخب السياسية في الصين محاور الصراع "، السياسة الدولية، ع 132، أفريل 1998.

5. عبد العزيز حمدي "قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا" ، السياسة الدولية ، ع145.

6. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 2005.

7. فاتح سليمانيالجين، آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية، دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2013.

8. الكياني عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

9. محمد فؤاد وسام، الاشكاليات الاجتماعية السياسية في الصين: قراءة في المرحلة الانتقالية، السياسة الدولية، ع 132، أفريل 1998.

10. مروة حامد البدوي، المجتمع المدني، جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية، السياسة الدولية، ع 132،أفريل 1998.

11.منيسي احمد، الأقليات الدينية في الصين إعادة التفكير في المستقبل، السياسة الدولية، ع 132، أفريل1998.

12.ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسات والفلسفية والدولية، ط1، لبنان، دار النهضة العربية، 2008.

13. وسام محمد فؤاد، الاشكاليات الاجتماعية السياسية في الصين: قراءة في المرحلة الانتقالية، السياسة الدولية، ع 132، أفريل 1998.

14.وليد سليم عبد الحي،" التحولات البنيوية في السياسة الصينية " المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع 2، 1996.

المقالات:

1. خليل حسين، نظام الأمن الاقليمي في القانون الدولي العام على الموقع، http://www.drkhalil hussien.blogyot.com (01) blog post 1982 htr يوم 19 /03/ 2013.

2. سليمان منذر– إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته على الموقع www.achr.nu/ant.381.htm.

3. سنيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاع على الموقع http://facultty.ksu.edu.sa يوم 18 / 03 / 2013.

4. محمد خديجة عرفة، " الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار "، تاريخ الاقتباس: 10 فيفري 2015.

5. محمد شريف بشير، جامعة بترا ماليزيا، قمة أسيان كيان واحد لعشر دول عام 2020.-www.islam-online.net/lol-arabic/dowalia/mamaa4/12/99namaaasp.

6. مفهوم الاستراتيجية ، " عن الموسوعة المعرفية ويكيبديا " www.wikipidia.com اطلع عليه 14 فيفري 2015.

7. ياما مورا تاكايوكي، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاع، على الموقع www.tomohra.com1544 pp /vb/shwthread.ph .

اللغة الأجنبية:

1. Christensenthomas.f."Chineserealpolitik". Foreign affairs.volume75.n5.sep_oct1996.pp37_52.p46.
2. Mangin. "L'Impasse Diplomatique Sino_Taiwanaise".Op.cit. 153.
3. Geoffroy Claude : " Taiwan : Un statut géométrievariable". Politique Internationale .n70.hiver1995_1996.pp227_285.p282.

الخاتمة

لقد تمحورت هذه الدراسة حول الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق اسيا بعد الحرب الباردة كألية لفهم مكانة الصين في المنطقة وفي القارة والعالم، ان العلاقة بين الصين ودول جنوب شرق اسيا قد مرت بمرحلتين أساسيتين هما: الأولى امتدت من الثورة الى زمن وفاة "ما وتسي تونغ"والثانية بدأت من زمن تسلم الزعيم "دنغ هيسياو بنج".

ان الدراسات التي تعلقت بمسالة الاستراتيجية الأمنية الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة تبين ان موقفها الأمني يتمركز في مستوّ جيد وذلك بحكم انهيار عصر الثنائية القطبية وزوال التهديد السوفياتي الموجه ضدها من الشمال وتقلص كل التوترات الحدودية وغياب اشكال المواجهات العسكرية هذا ما شكل حالة من الاستقرار في المنطقة.

ان المصالح الصينية قد تغيرت وذلك بسبب ان الخطر لم يعد ذو طبيعة عسكرية صرفة بعدما تنوعت اشكاله وانماطه وتحولت معظم اهتمامات الصين الأمنية نحو توفير بيئة آمنة ومناخ مستقر على المدى الطويل مما يسمح لها باستكمال تجربتها التنموية النموذجية وحماية خصوصياتها المحلية من آثار الانفتاح على العالم الخارجي .هذه المؤشرات لا تقلل من أهمية المخاطر المحتملة على امنها بسبب نزاعاتها مع الدول المجاورة حول الأرض والجزر الموجودة في بحر الصين الجنوبي المتمثلة في جزر سبراتلي و البارسيل كما لا ننسى القضية الأساسية المتعلقة بتايوان التي تعتبر من صميم قضايا الوحدة الوطنية .

ان التوجهات العامة للصين في هذه المنطقة تتمثل في:

1= استمرارية الوضع على ما هو عليه لكن هذا مستبعد وذلك لتغير المناخ الاقتصادي ونمو القوة الصينية.

2=احتمالية اشعال المنطقة وهذا أيضا بعيد لان الصين تستعمل استراتيجية ذات الية هادئة وغير تصادمية وهذا يجعل الصراع فكرة غير واردة.

من خلال هذا يرجح الاحتمال الاخير والمتمثل في الهيمنة الصينية في المنطقة خاصة في المجال الاقتصادي وهذا جلّي وبدا يظهر أثره على الجوانب الأخرى. هذه الهيمنة ما كانت تجسد لولا القدرات التي تتميز بها الصين والتي ترجمت في استراتيجيتها.

نجد ان الصين وفي إطار صعودها العالمي تتبع استراتيجية إقليمية، وهذا بالهيمنة على المحيط الإقليمي خاصة المنطقة الرخوة فيه وهي جنوب شرق اسيا.

ان الهيمنة الصينية على المنطقة تتأثر بالقوى الفاعلة الأخرى وهذا التأثر يكون بناء على قوة وضعف هذه القوى في المحيط الإقليمي الصيني وهنا تبرز الولايات المتحدة الامريكية التي تعد اهم طرف معرقل للدور الصيني وهذا لقوة هذا الطرف في جميع الجوانب خاصة العسكرية والتفوق الكبير للبحرية الامريكية في المحيط الهادي خاصة ما تعلق بقضية تايوان التي تجسد الخلاف بين الصين والولايات المتحدة الامريكية.

اليابان الذي يعد أكبر معرقل إقليمي للصين وهذا راجع الى القوة الاقتصادية اليابانية التي تحتل المرتبة الأولى في اسيا وأكبر متعامل مع دول جنوب شرق اسيا لكن هذا الدور في تراجع وذلك بسبب: الانكماش الاقتصادي والانغلاق الداخلي في المجتمع الياباني الذي يضاف اليه القوة التي تتطور بها الصين في المجال الاقتصادي والذي يعتبر المعوض الرئيسي.